

مَجَلَّةُ الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الشَّعْبِيَّةِ لِلْغَلَاةِ الْعَرَبِيَّةِ



﴿ مجلّة عامية دورية محكمة نصف سنوية ﴾

- ◆ ما استظهره الأبدئي من كلام سيبويه - دراسةٌ وصفيةٌ تحليلية
د. ماجد بن مقبل الخضيري
- ◆ ناصب المستثنى بـ(إلا) عند سيبويه
د. موسى بن ناصر الموسى
- ◆ بلاغة التَّمْنِي بـ(ليت) ومقاماتها في القرآن الكريم
د. محمد بن أحمد الخضير
- ◆ رسالة (فصل ما بين العداوة والحسد) للجاحظ - دراسة تداولية حجاجية
د. هند بنت داود الشقير
- ◆ أثر استعارة (الابن سلاح) في استرسال المعنى الشعري القديم في الرثاء: مقارنة
أجناسية إدراكية
د. محمد بن مشبب الشهراني
- ◆ الموت والحياة في رواية (المزهاف) - دراسة سيميائية
د. بسمة بنت محسن العتيبي
- ◆ المعجم الرقمي التعليمي للناطقين بغير العربية: المعايير العلمية والفنية
د. خالد بن محمد اليوبي
- ◆ الاندماج الاجتماعي واكتساب العربية لغة ثانية: دراسة وصفية لقناعات
المتعلمين وممارساتهم
د. رياض بن صالح الذيب

مجلة الجمعية العلمية السعودية للغات العربية

العدد الثامن والثلاثون
ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - يونيو ٢٠٢٦ م

◆ هيئة تحرير المجلة ◆

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. بدر بن محمد الراشد

رئيس التحرير

أ. د. عبد المجيد بن صالح الجار الله

مدير التحرير

د. سليمان بن صالح الزميع

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد

أ. د. أماني بنت عبد العزيز الداود

أ. د. صالح بن عبد العزيز المحمود

أ. د. عبد الرحمن بن رجا الله السلمي

أ. د. عبد العزيز بن صالح العمري

أ. د. فريد بن عبد العزيز الزامل

العدد الثامن والثلاثون

ذو الحجة ١٤٤٧ هـ / يونيو ٢٠٢٦ م

النشر الورقي: رقم الإيداع: ١٤٢٩ / ٣٣٠٢ بتاريخ ١٤٢٩ / ٦ / ٧ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

النشر الإلكتروني: رقم الإيداع: ١٩٣٨ / ١٤٤٧ بتاريخ ١٤٤٧ / ٢ / ٣ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤٤٠٦ - ٢٩٦١

◆ طبيعة المجلة وضوابط النشر ◆

◆ طبيعة المجلة:

١. مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
٢. مجلة علمية محكمة.
٣. تعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
٤. تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة.
٥. دورية نصف سنوية، تصدر في منتصف السنة الهجرية ونهايتها.

◆ ضوابط النشر:

أولاً: الضوابط العامة:

١. أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
٢. أن يتسم بالجِدَّة والأصالة.
٣. أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
٤. ألا يكون البحث منشوراً أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٥. ألا يكون مستلاً من عمل علمي سابق للباحث.
٦. لا يحق للباحث سحب البحث بعد إحالته إلى المحكمين.
٧. يلتزم الباحث بتعديل ملحوظات المحكمين بعد إجازته.
٨. كل بحث نُشر في المجلة يعبر عن رأي صاحبه العلمي والفكري، دون أدنى مسؤولية على المجلة.

ثانياً: ما يشترط في كتابة البحث وتوثيقه:

١. أن يكتب البحث على ورق من مقاس (A4).
٢. أن يكتب بخط (Traditional Arabic) بحجم (١٧) للمتن، وبحجم (١٤) للحاشية، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً).
٣. أن تكتب الهوامش أسفل كل صفحة على حدة.
٤. أن يُدِيل البحث بثبت المصادر والمراجع.
٥. أن يكتب الباحث ملخصاً لبحثه باللغتين العربية والإنجليزية لا تزيد كلماته على مائتي كلمة، ويتضمن الملخص موضوع البحث وأهدافه، ومنهجه، وأهم التوصيات، والكلمات المفتاحية.
٦. رومنة المصادر والمراجع.

ثالثاً: ما يشترط عند تقديم البحث:

١. يقدم الباحث طلباً بنشره، وإقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله، والتزاماً بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
٢. يقدم الباحث نسختين من بحثه على النحو التالي:
 - نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (WORD).
 - نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (PDF)
٣. يرفق الباحث ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية.
٤. يرسل الباحث بحثه مع الملخصات إلى منصة مجلة الجمعية:



المحتويات

- ◆ ما استظهره الأبدني من كلام سيبويه - دراسةً وصفيةً تحليلية ٩
د. ماجد بن مقبل بن محمد الخضيري
- ◆ ناصب المستثنى بـ (إلا) عند سيبويه ٧٥
د. موسى بن ناصر الموسى
- ◆ بلاغة التَّمَنِّي بـ (ليت) ومقاماتها في القرآن الكريم ١١٩
د. محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الخضير
- ◆ رسالة (فصل ما بين العداوة والحسد) للجاحظ - دراسة تداولية حجاجية ٢٢١
د. هند بنت داود بن سليمان الشقير
- ◆ أثر استعارة (الابن سلاح) في استرسال المعنى الشعري القديم في الرثاء؛
مقاربة أجناسية إدراكية ٢٥٧
د. محمد بن مشيب بن محمد الشهراني
- ◆ الموت والحياة في رواية (المزهاف) - دراسة سيميائية ٣١٩
د. بسمة بنت محيسن بن عواض العتيبي
- ◆ المعجم الرقمي التعليمي للناطقين بغير العربية: المعايير العلمية والفنية ٣٧٥
د. خالد بن محمد حسين اليوبي
- ◆ الاندماج الاجتماعي واكتساب العربية لغة ثانية: دراسة وصفية لقناعات
المتعلمين وممارساتهم ٤١٥
د. رياض بن صالح الذيب

ما استظهره الأبدئيُّ من كلام سيبويه
دراسةٌ وصفيةٌ تحليليةٌ

**The Apparent Meaning of Sibawayh's Discourse
According to al-Abdhī
A Descriptive and Analytical Study**

إعداد:

د. ماجد بن مقبل بن محمد الخضير

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية - قسم النحو والصرف وفقه اللغة

Dr. Majid bin Muqbil bin Muhammad Al-Khudairi

Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (IMSIU),

College of Arabic Language, Department of Grammar, Morphology, and Language
Jurisprudence

ملخص البحث

الظاهر من مصطلحات أصول الفقه التي استعان بها النحويون، ومن العلماء الذين عني النحويون ببيان ظاهر كلامهم سيبويه؛ إذ إن كتابه اختلف العلماء في فهم بعض ألفاظه، والوصول إلى مراده فعنوا ببيانها، والوقوف على مراده منها، ومن العلماء الذين بينوا ظاهر كلامه أبو الحسن الأبدى في شرح الجزولية؛ إذ استدعى في مواضع من شرحه أحكاماً لسيبويه ونص على أنها ظاهر كلامه، فجمعها، ودرستها، وخلصت إلى أن الظاهر بمعناه الأصولي جاء عند الأبدى في خمسة عشر موضعاً متنوعاً؛ منها ثلاثة عشر موضعاً في النحو، وموضع واحد في الصرف، وموضع واحد في التفسير اللغوي.

الكلمات المفتاحية: الظاهر - الأبدى - سيبويه - الجزولية - .

Abstract

The concept of al-ẓāhir (apparent meaning) is one of the terms derived from the fundamentals of Islamic jurisprudence that Arabic grammarians drew upon. Among the scholars whose statements received particular attention with regard to their apparent meaning is Sibawayh, as scholars differed in their understanding of some expressions in his work and sought to clarify their meaning and intended interpretation. One of the scholars who addressed the apparent meaning of Sibawayh's statements is Abū al-Ḥasan al-Abadhī in his commentary on al-Muqaddima al-Jazūliyya, where he cites, in several places, grammatical judgments attributed to Sibawayh and explicitly identifies them as representing the apparent meaning of his words. This study collects analyzes these instances and conclude that al-ẓāhir, in its juristic sense, appears in al-Abadhī's work in fifteen instances, which fall into three orientations: grammatical, morphological, and lexical.

Keywords: al-Jazūliyya; al-Abadhī; Sibawayh; al-ẓāhir.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، خير المرسلين، ﷺ وعلى آله وأزواجه وذريته وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن الله يَمُنُّ على عباده منّا كثيرة، وعطايا جزيلة، ومن العلماء الذي مَنَّ الله عليهم ورزقهم سعادة^(١) في انتشار كتبهم سيبويه؛ الذي أعلى الله منزلته، ورفع شأن كتابه؛ إذ ما يزال الناس فيه يقرأون، وعن كنوزه يُفْتشون، ولشواهدة يشرحون، ولأبنيته يوضحون ويستدركون، ولمشكلاته يُزِيلون.

ومن العلماء الذين استظهروا كلام سيبويه في شروحهم أبو الحسن الأبدى في شرحه الجزولية؛ إذ نصَّ عليه في مواضع متعددة من شرحه، ولما لم أجد دراسة -حسب بحثي وإطلاعي- عُنيت بدراسة ظاهر كلام سيبويه في شرح الجزولية للأبدى استعنتُ الله فوقفتُ على المواضع التي استظهر فيها الأبدى كلام سيبويه فجمعتها فبلغ عددها خمسة عشر موضعاً؛ إذ إن ثلاثة عشر موضعاً منها في النحو، وصرفياً وتفسيراً لغوياً.

هذا، وكان مما دعاني لدراسة ظاهر سيبويه عند الأبدى في شرحه الجزولية أمورٌ منها:

أولاً: أنَّ للأبدى عنايةً بالكتابِ قراءةً وتدریساً وتأليفاً. أما القراءة فقد ذكر الأبدى في أكثر من موضعٍ من شرحه تفسيرات لعبارات سيبويه أخذها عن الشلوين وقت القراءة عليه^(٢)، وأما التدريس فقد ذكرت كتب التراجم أنَّ له تلاميذ

(١) يُقال لِمَنْ يكتب الله الانتشار لمؤلفاته إنه رُزق سعادة عظيمة؛ انظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ٣٢٢/١.

(٢) كقوله: ”كذا فُيدنا هذا الموضع وقت القراءة على الشيخ أبي عليّ رضي الله عنه“، انظر: شرح الجزولية ٨٩٦/٢ (ت. سعد الغامدي)، وقوله: ”وفسر الأستاذ أبو عليّ كلام س وقت القراءة عليه.“ =

كانوا يباحثونه الكتاب^(١)، وأما التأليف فقد نصّت كتب التراجم أنّ له تقييدات على الكتاب^(٢)؛ ممّا يبيّن عنايته بالكتاب قراءة وإقراءً.

ثانياً: أنّ الأبدّي يُعدُّ حلقةً من سلسلة أخذت الكتاب إقراءً وتدرّساً عن علماء عُرِف عنهم العناية بالكتاب؛ كالشلوبين وأبي الحسن الدبّاج.

ثالثاً: أنّ الجهد الذي بذله أبو الحسن الأبدّي في تبين ظاهر كلام سيبويه يلزم الوقوف عنده والنظر فيه؛ ممّا يبيّن بعض المسائل التي اختلف فيها في فهم كلام سيبويه.

وللبحث أهميةً أبينها فيما يأتي:

أولاً: سبر الجهود التي بذلت في فهم كلام سيبويه؛ إذ إن كتابه المعتمد الأول في النحو العربي.

ثانياً: تتبع آثار العلماء الذين عُنوا بكتاب سيبويه في غير شروح الكتاب، وهذا ظاهرٌ عند الأبدّي في شرحه الجزولية.

ثالثاً: رصد جهود الأندلسيين في خدمة كتاب سيبويه.

وأما المنهج الذي اتخذته في دراسة المواضيع فهو المنهج الوصفي التحليلي، ولم أذكر نصّ الأبدّي كاملاً؛ بل اقتصرْتُ على الموضوع الذي نصّ فيه على ظاهر سيبويه؛ خشية الإطالة، واكتفيت بذكر مكان الموضوع في الحاشية.

واقترضت البحث أن يكون في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

فأما المقدمة فأبنتُ فيها عن طبيعة الموضوع وأهميته، وذكرت أسباب اختياره،

= انظر: شرح الجزولية ١٠٢١/٢ (ت. سعد الغامدي).

(١) انظر: الوافي بالوفيات ٣٥/١٧.

(٢) انظر: إشارة التعيين ٢٣٤.

والأهداف التي يتغيها.

وأما التمهيد ففيه: نبذة عن أبي الحسن الأبدى وشرحه للجزولية، والظاهر والمراد منه.

وأما المبحث الأول ففيه دراسة المواضيع التي استظهر فيها الأبدى كلام سيبويه.

وأما المبحث الثاني ففيه منهج الأبدى في بيان ظاهر كلام سيبويه.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أبرز النتائج التي وصلت إليها.

وقد سبق هذا البحث دراسات، وهذه الدراسات هي:

- ظاهر قول سيبويه: التصريف في ارتشاف الضرب نموذجاً، لبدر الجابري، وهو بحثٌ نُشر في مجلة الدراسات اللغوية في عددها الأول من شهر الله المحرم من عام ١٤٣٣هـ.
- ظاهر كلام سيبويه عند الشيخ الأزهرى في التصريح، لميمونة الفتاوى، وهو بحثٌ نُشر في مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية، في عددها الخامس عشر من عام ١٤٤٠هـ.
- ظاهر كلام سيبويه في شرح التسهيل لابن مالك بين قصد سيبويه وفهم ابن مالك، لمحمد بن عبدالواحد الحربى، وهو بحثٌ نُشر في مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية في جامعة كفر الشيخ في عددها الرابع والعشرين من عام ٢٠٢١م.
- ظاهر كلام سيبويه عند ابن مالك في شرح التسهيل: دراسة وصفية تحليلية، لسعد بن عبدالله المحمود، وهو بحثٌ نُشر في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود في عددها الخامس والثلاثين من عام ٢٠٢٢م.
- الظاهر من كلام سيبويه عند الشاطبى في المقاصد الشافية: جمعاً ودراسةً، وهي رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة: سلمى بنت فرحان العنزى إلى

قسم النحو والصرف وفقه اللغة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وموضوعُ دراستي يشترك مع البحوث السابقة من حيث الموضوع وهو (الظاهر)، ويختلفُ عنها في أمورٍ بيّناها في الآتي:

أولاً: أن المدونة التي سيُدرس من خلالها الظاهر من كلام سيبويه هي شرح الجزولية لأبي الحسن الأَبْذِي.

ثانياً: اختلاف المواضع التي ظهرت للأَبْذِي من كلام سيبويه عن التي عند غيره مما سبق من البحوث المُشار إليها.

ثالثاً: اختلاف طريقة الأَبْذِي في بيان ظاهر سيبويه عن غيره.

رابعاً: الارتباط الوثيق المباشر بين أبي الحسن الأَبْذِي وكتاب سيبويه؛ كما وُضِّح سابقاً.

وأما الدراسات التي درست الأَبْذِي وشرحه فلم تدرس ظاهر كلام سيبويه، وهذه الدراسات هي:

- الرسائل التي حققت الشرح، ولم تذكر في فصول الدراسة التي تسبق التحقيق ظاهر كلام سيبويه، وسأذكر هذه الرسائل في موضعها.
- الحكم النحوي المقبول في شرح الجزولية للأَبْذِي، للباحثة: رباب طارق فليح، وهو بحثٌ نشرته في مجلة التراث العلمي في عددها الرابع في مجلدها الحادي والعشرين عام ٢٠٢٤م، وواضحٌ من عنوان البحث أنه لا علاقة له بموضوع الدراسة.
- موقف الأَبْذِي مما فسّره غيره من كلام سيبويه في شرحه على الجزولية، د. أريج بنت عثمان المرشد، وهو بحثٌ نشرته مجلة علوم اللغة العربية في مجلدها الأول وعددها (٨٠) الذي صدر عام ١٤٤٧هـ، وهذه الدراسة تشترك مع موضوعي من حيث المدونة وهو (شرح الجزولية لأبي الحسن

الأبدى)، ويختلف عنها من حيث المضمون؛ إذ إن هذه الدراسة - دراسة المرشد - عُنيت بنصوص سيبويه التي صرَّح الأبدى بها وفسَّرها، وأما موضوع دراستي فيدرس ما قال عنه الأبدى: وظاهر سيبويه، والذي يظهر من سيبويه، وظاهر لفظ الكتاب؛ إذ المقصود فيه ما نصَّ فيه الأبدى أنه ظاهر قول سيبويه لا صريحه.

والله أسأل أن يُلهمني الصواب، ويُنير بصيرتي لفهم ما في الكتاب، والحمد لله الذي هداني لهذا، صلى الله وسلَّم على نبينا محمد.

التمهيد

أولاً. نبذة عن أبي الحسن الأبدي، وشرحه للجزولية^(١).

أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم^(٢)، وقيل: عبد الرحمن^(٣) الخُسَني الأبدي، نحويٌّ أندلسيٌّ، أخذ اللغة والنحو عن أبي الحسن الدَّبَّاج وأبي عليّ الشلوّيين، ولازم الأخير ملازمةً تامّةً؛ إذ كثيراً ما يُورد عنه في شرحه الجزولية ويصدر، وكثيراً ما يقول عنه: وسألتُ شيخنا، وسألتُ الأستاذ.

ولُقّب الأبدي بالأستاذ^(٤)، وهو لقّب في الأندلس لا يُطلق في الغالب إلا على مَنْ طلب كثيراً من العلوم وصار مُبرّزاً فيها^(٥).

وأما شرحه للجزولية فشرحٌ كبيرٌ حقّق في رسائل علمية، بيّنها على النحو الآتي:

- الأبدي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية، وهي رسالةٌ دكتوراه تقدّم بها سعد بن حمدان الغامدي إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبدي المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) من أول باب (التنازع) إلى نهاية مباحث منع الصرف، وهي رسالة ماجستير تقدّم بها الطالب: حسن الجابري الحربي إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

(١) انظر ترجمته في: البلغة ٢١٧، وبغية الوعاة ١٩٩/٢، ونفح الطيب ٥٥١/٢.

(٢) انظر: البلغة ٢١٧، وإشارة التبيين ٢٣٣.

(٣) انظر: بغية الوعاة ١٩٩/٢، ونفح الطيب ٥٥١/٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١٩٩/٢، ونفح الطيب ٥٥١/٢، درة الحجال في أسماء الرجال ٣/٣٤٥.

(٥) انظر: الخلاصة البهية في المدارس النحوية ١٥٠.

- شرح الجزولية للأبدئي (ت ٦٨٠هـ) السفر الثاني من باب (حروف الخفض) حتى نهاية باب (حذا)، وهي رسالة ماجستير تقدّم بها الطالب: سعيد بن مشيب آل عصام الأسمرى إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبدئي (٦١٢-٦٨٠هـ) السفر الثاني من أول باب (الاستثناء) إلى آخر باب (تخفيف الهمزة)، وهي رسالة تقدّم بها الطالب: معتاد الحربي إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبدئي (ت ٦٨٠هـ) السفر الثاني من باب المقصور والممدود إلى آخر السفر، وهي رسالة ماجستير تقدّم بها الطالب: محمد بن جمل بن أحمد الكناني الزهراني إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

ثانياً. الظاهر والمراد منه.

الظاهر مصطلحٌ أخذه النحويون عن الأصوليين؛ ليستنطق به بعضهم كلام بعض^(١)، وهو أمرٌ منتشرٌ في كتب النحويين؛ إذ ورد في كتب أعلام منهم؛ كالسيرافي^(٢)، والفارسي^(٣)، وابن جني^(٤)، وابن الخباز^(٥)، وغيرهم^(٦)؛ إلا أنَّ عنايتهم به تختلف من عالمٍ إلى آخر.

والظاهر في اللغة: من ظَهَرَ يظهر ظهوراً إذا برز وانكشف وتبيّن^(٧)، وأما في

(١) انظر: ظاهر قول سيبويه للجابري ٧٦.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١٩٤/٤.

(٣) انظر: الإغفال ٢٦٤/٢.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ٥٨/١.

(٥) انظر: توجيه اللمع ٢٧٦.

(٦) كابن الأثير في: البديع ٤٦٩/١، والرضي في: شرح الكافية ٣٧٩/٢، والمرادي في: توضيح المقاصد ٤٦٠/١.

(٧) انظر: الصحاح (ظهر) ٧٣٢/٢، ومقاييس اللغة (ظهر) ٤٧٦/٢.

الاصطلاح فهو ما احتمل معنيين هو في أحدهما أظهر^(١).

فالمراد بظاهر كلام سيبويه في هذا البحث هو ما أبرزه الأبدئي وكشف عنه من كلام سيبويه مما تبين له وظهر؛ إماً بفكره واستنتاجه، وإماً بكونه ظاهراً عند غيره فأخذ به واستدلّ له.

(١) انظر: دلالات الألفاظ عند الأصوليين ٢/٢٠٢.

المبحث الأول

المواضع التي استظهر فيها الأبدئي كلام سيبويه

سبق أن ذكرْتُ أنَّ المواضع التي بيَّن فيها الأبدئيُّ ظاهر كلام سيبويه خمسة عشر موضعاً، وهذه المواضع سأذكرُها حسب ورودها في الشرح، وهذه المواضع يُمكن تقسيمها ثلاثة أقسام: نحوي، وصرفي، ولغوي. أما النحوي فهو أكثرُها وروداً؛ إذ تعلقُ بأمرين: التوجيه الإعرابي، والحكم النحوي، وهذان الأمران جاءا في ثلاثة عشر موضعاً، وأما اللغوي فجاء في موضعٍ واحدٍ في أعجمية كلمة (هود) وهو الموضع الثالث عشر، وأما الصرفي فجاء في موضعٍ واحدٍ في حقيقة التاء في كلمة (كلتا) وهو الموضع الخامس عشر. هذه هي المواضع إجمالاً، ودراستها تفصيلاً فيما سيأتي.

الموضع الأول

في تقسيم العلم

قال الأبدئي: "... فمن الناس مَنْ زعم أنَّ الأسماء كُلَّها منقولةٌ، وأنكر المُرتجل، وهو الذي يظهر من كلام سيبويه" ^(١).

شاع في كتب النحويين عند حديثهم عن العلم أنه إما منقولٌ وإما مرتجلٌ ^(٢)، ولم يُذكر عن سيبويه فيها أنها مرتجلةٌ أو منقولةٌ؛ إلا ما ذكره عنه الأبدئي في نصّه السابق من أنه ظاهر قول سيبويه، وذكره عنه -أيضاً- أبو حيان ^(٣)، وابن

(١) شرح الجزولية ٥٦٨/١ (ت. سعد الغامدي).

(٢) انظر: شرح اللمع لابن الخباز ٣١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧١/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣٠٧/٢، والارتشاف ٩٧٢/٢.

هشام^(١)، والأزهري^(٢)، والسيوطي^(٣) أنه ظاهر قول سيبويه؛ إلا أنهم لم يذكروا نص سيبويه الذي استظهروا منه مراده.

ولم أجد أحدًا -فيما وقفت عليه- ذكر أن هذا ظاهر سيبويه قبل الأبدي، والذين قالوا بعده؛ إنه ظاهر سيبويه نقلوه عنه؛ لأمرين: الأول: أن الأبدي - كما هو معلوم - شيخ لأبي حيّان، ومعلوم -أيضًا- أن من جاء بعد أبي حيّان تأثر به كثيرًا واستفاد من كتبه، والثاني: أنهم لم ينصوا على عبارة سيبويه التي يفهم منها أنها ظاهر سيبويه.

وأما نص سيبويه الذي فهم منه الأبدي فهو ما ذكره سيبويه في (هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبًا عليه اسم يكون لكل من كان من أمته، أو كان من صفته)^(٤)؛ إذ قال: "وذلك قولك فلان بن الصعق. والصعق في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصعق؛ ولكنه غلب عليه حتى صار علمًا بمنزلة زيد وعمرو"^(٥)، وقال في موضع آخر: "وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب؛ فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد، وبنائهما مختلف"^(٦)، فقول سيبويه (في الأصل صفة)، وقوله (مشتقين من شيء) يشعر أنه يريد الانتقال لا الارتجال، والذي رجح لدي أن هذا نص سيبويه الذي استظهره الأبدي ما يأتي:

أولاً: مشابهة قول الأبدي لقول سيبويه في تقرير أصل لمعرفة اشتقاق العلم الذي نقل منه؛ إذ قال سيبويه بعد قوله: "يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد" بقليل: "فإن كان عربيًا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأننا

(١) انظر: شرح اللمحة البدرية ٢٤٥/١.

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٢/١.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر ٣٦١/٢.

(٤) الكتاب ١٠٠/١.

(٥) المصدر السابق ١٠٠/١.

(٦) المصدر السابق ١٠٢/٢.

جهلنا ما علم غيرنا، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى^(١) فقال الأبدى: "وبالجملة فما جاء من الأسماء لا يحفظ له أصل في النكرات قليل -ويقصد هنا المرتجل- فمن الناس من أثبتته، ومنهم من رد القليل -وهو المرتجل- إلى الكثير -وهو المنقول- لإمكان أن يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى، فكان المسمى الأول يعلم تلك اللفظة في النكرات فنقلها وسمى بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهمناها من أجل ذلك مرتجلة"^(٢).

ثانياً: التوافق بين فهم الأبدى وبين فهم الرمانى أحد شراح الكتاب؛ إذ يقول: "وكل اسم علم خاص فهو منقول أو معدول، والمنقول أكثر، وإنما وجب ذلك؛ لأن واضع اللغة لم يضع لولد هذا الإنسان اسماً يخصه في عينه قبل أن يخلق، وقبل أن يدرى أكون أم لا يكون؛ بل أبوه مخير في تسميته بأي اسم شاء، من جهة النقل على الأسماء التي جرى التعارف بها، فإذا وجدنا اسماً علماً، ولم يظهر لنا الأصل الذي نُقل عنه؛ حكمنا بالأكثر على المعنى الذي بينا"^(٣).

وسيبويه رحمه الله لم يصرح بهذا التقسيم؛ إلا أن نصوصاً أخرى تؤيد ما استظهره الأبدى من أن الأعلام عنده منقولة، ومن تلك النصوص قوله: "وإذا كسرت الصفة على شيء قد كسر عليه نظيرها من الأسماء كسرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك شجاع وشجاعان، مثل زقاق وزقان، وفعلوا ما ذكرت لك بالصفة إذا صارت اسماً"^(٤)، وقوله: "وأما طامر بن طامر فهو كقولك: زيد بن زيد؛ أنه معرفة كأم عامر وأبي الحارث، للأسد وللضبع، فجعل علماً"^(٥)، فقد يكون من هذين النصين والنصين السابقين ظهر للأبدى أن الأعلام عند سيبويه منقولة لا مرتجلة.

(١) الكتاب ١٠٣/٢.

(٢) شرح الجزولية ٥٦٨/٢ (ت. سعد الغامدي).

(٣) شرح الرمانى ٩٩٩/٢.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٣.

(٥) المصدر السابق ٥٠٧/٣.

الموضع الثاني

تعدي الفعل مرة بنفسه ومرة بحرف الجر

قال الأبيّ: "...وظاهر مذهب سيويّه أنّك متى وجدتَ فعلاً يتعدّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر فتجعل الأصل التعديّ بالحرف"^(١).

وُجِدَتْ أفعالٌ في العربية تتعدّى مرةً بنفسها ومرةً بحرف الجر، ومن تلك الأفعال (نصحتُهُ) و(نصحتُ له)، و(شكرتُهُ) و(شكرتُ له)^(٢)، وهذه الأفعالُ سَمَّاها ابنُ مالك الأفعالَ المتعدية بوجهين^(٣)، وهذه الأفعالُ مقصورةٌ على السَّماع^(٤).

وملخصُ ما ذكره الأبيّ في ذا الموضع: أنّ الأفعالَ التي تتعدّى مرةً بنفسها ومرةً بحرف الجر أنّها متساوية؛ إذ ليس أحدهما أصلاً للآخر، واحتج لها بالاستعمال؛ لأنّه لم يُستعمل أحدهما دون الآخر؛ إذ لم يُستعمل (نصحتُهُ) دون (نصحتُ له)، وبالكثرة؛ لأنّ كلا الفعلين كثيرٌ استعماله؛ فلم تكن صورة أكثر استعمالاً من الأخرى في كلام العرب.

ثم ذكر قولاً آخر لأحد النحويين - ولم يُسمه - أنّ الفعل إذا تعدّى مرةً بنفسه ومرةً أخرى بحرف الجر؛ فالأصل فيه أنّ يكون متعدّياً بحرف الجر، وإنّ تعدّى بنفسه فهو فرعٌ عنه؛ لأنّ الفعل لا يُمكن أن يكون قوياً وضعيفاً في وقت واحد^(٥). واختار الأبيّ هذا القولَ وعلّل له بأنّ الأصل في مثل هذه الأفعال أنّ تتعدّى بحرف الجر؛ لكن لكثرة الاستعمال حُذِفَ منها حرف الجر فتعدّت بنفسها؛ كقولك: نصحتُ زيداً، ونصحتُ لزيد، وبأنّ الفعل إذا أمكن أن يحلّ بالمفعول به فالأصل فيه أنّه متعدّ بنفسه؛ نحو: مسحتُ رأسي؛ لأنّ المسح يُمكن أن يحلّ بالرأس؛ إلا أنّه عدّي بحرف

(١) شرح الجزولية ٧٢٤/٢ (ت. سعد الفامدي).

(٢) انظر: شرح المفصل ٤٢٨/١.

(٣) انظر شرح التسهيل ١٥١/٢.

(٤) انظر: الأصول ١٨٠/١، وشرح التسهيل ١٥١/٢.

(٥) انظر: شرح الجزولية ٧٢٤/٢.

الجر فقيل: مسحتُ برأسي، وإن لم يمكن أن يحلَّ الفعل في المفعول به فالأصل فيه أنه متعِد بحرف الجر؛ كقولك: نصحتُ لزيد؛ لأنَّ النَّصَحَ لا يمكن أن يحلَّ في المفعول به الذي هو (زيد)؛ لكن قيل: نصحتُ زيداً.

ثم ذكر الأبدى أن ظاهر مذهب سيبويه أنك متى وجدت فعلاً يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر فالأصل فيه أنه متعِد بحرف الجر، وهذا الظاهر هو ما ذكره سيبويه في (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين؛ فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول) إذ قال بعد أن أورد أفعالاً تتعدى مرة بنفسها ومرة تتعدى بحرف الجر: ”وإنما فصل هذا أنها أفعالٌ توصل بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فلاناً من الرجال، وسميته بفلان، كما تقول: عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها، وأستغفر الله من ذلك، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل وليست (أستغفر الله ذنباً) و(أمرتك الخير) أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم“^(١)، والدليل أن الأبدى يريد هذا ما يلي:

أولاً: إيرادُه لجزءٍ من نصِّ سيبويه بعد أن ذكر الآراء في هذه المسألة.

ثانياً: أنه ذكر فعلاً من الأفعال التي ذكرها سيبويه في هذا الباب وهو الفعل (أستغفر).

وما ذكره الأبدى عن سيبويه أنه ظاهر كلامه هو حقيقة كلامه لا ظاهره؛ لأنه قال: ”وليست (أستغفر الله ذنباً) و(أمرتك الخير) أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم“ والفعل في نصِّ سيبويه السابق جاء متعدياً بنفسه لا بحرف الجر، ولقول سيبويه قبل هذا -أيضاً-: ”...فصل هذا أنها أفعالٌ توصل بحروف الإضافة“.

والأبدى جعل كلام سيبويه مطلقاً لا مُقيداً، وكلام سيبويه إنما جاء في بعض الأفعال التي وردت في نصِّه السابق التي هي (أستغفر، واختار، وسمى، وكنى،

وأمر) وغيرها^(١)، وهذه الأفعال تتعدى -في استعمالها- إلى مفعولين لا مفعول واحد؛ الثاني منهما يتعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر؛ كقولك -مثلاً-: أستغفر الله ذنباً، وقولك: أستغفر الله من ذنب، وهذه الأفعال القاعدة فيها "...أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل؛ إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعاً عنهم"^(٢)؛ فهذا إذا متوقف على بعض الأفعال التي سمعت عن العرب.

فالذي ذكره النحويون أن ليس كل فعل تعدى بنفسه مرةً وتعدى بحرف الجر أخرى أنه يجوز فيه الأمران؛ بل هو مقصور على أفعال معينة محددة، وهذا ادعى لحفظ اللغة، وأوفق لاستعمالات العرب.

الموضع الثالث

عمل مصدر أفعال القلوب عملها

يقول الأبيدي: "...وهذا الذي قاله الأستاذ هو ظاهر كلام سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى"^(٣).

(ظن) وأخواتها أفعال تدخل على الجملة الاسمية فتصب المبتدأ والخبر مفعولين لها؛ إلا أن لها معها أحكاماً من حيث: الإعمال، والإلغاء، والتعليق عن العمل، وهذه الأحكام مبسطة في كتب النحويين^(٤).

ومن الأمور التي اختلف فيها في هذه الأفعال عمل مصادرها عملها إذا توسّطت أو تأخرت^(٥)، ومِمَّن يرى أن مصادر هذه الأفعال تعمل عملها وتجري عليها أحكام

(١) ذكر ابن الفخار في شرح الجمل ٢٢١/١ أنها تسعة أفعال.

(٢) الأصول ١٨٠/١.

(٣) شرح الجزولية ٧٧١/٢ (ت. سعد الغامدي).

(٤) انظر مثلاً: شرح المفصل ٣٣٠/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧٥/٢.

(٥) انظر: الأصول ١٨١/١، وشرح المفصل ٣٢٩/٤.

الفعل إعمالاً وإلغاءً وتعليقاً أبو موسى الجزولي^(١)، وعلق الأبدى على كلام الجزولي بأن هذا ليس على إطلاقه؛ بل إن له مواضع يعمل مصدر هذه الأفعال عملها، وسألخص قول الأبدى في النقاط الآتية:

- إن تأخر المصدر فهو ملغى لا يعمل؛ كقولك: زيد قائمٌ ظني.
- إن توسّط المصدر فهو ملغى لا يعمل؛ كقولك: زيد ظني قائمٌ.
- إن تقدّم المصدر فهو عاملٌ وهذا الوجه عنده مستحسن؛ كقولك: ظني زيداً قائماً، ويقبح عدم إعماله عنده.

وهذا التفصيل الذي أورده الأبدى هو ما ذكره أبو عليّ الشلوبين^(٢)؛ إلا أن الأبدى نصّ أنّه ظاهرٌ قول سيبويه؛ لقوله: ”وهذا الذي قاله الأستاذ هو ظاهر كلام سيبويه في باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى“، ونصّ سيبويه الذي استظهر منه الأبدى هو قوله: ”واعلم أن المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل، وذلك قولك: متى زيدٌ ظنكُ ذاهبٌ، وزيدٌ ظني أخوك، وزيدٌ ذاهبٌ ظني. فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ؛ كان قبيحاً، لا يجوز البتّة كما ضعف: أظنُّ زيدٌ ذاهبٌ...“^(٣)، وما بيّنه الأبدى بأنّه ظاهر سيبويه من أن المصدر إذا تأخر أو توسّط فإنّه لا يعمل قال به بعضُ شُراح الكتاب؛ كالرمانى^(٤)، والأعلم^(٥).

والحجة التي أقامها الأبدى وتبع شيخه فيها في الإلغاء والتعليق هي أن المصدر الذي ناب مناب الفعل سيتقدّم على العامل فيه، وإذا تقدّم المصدر سيكون منصوباً بلا ناصب؛ فسيكون المثال: زيداً منطلقاً تظنُّ ظنكُ؛ إذ سيتقدّم المصدر من حيث العمل في (زيداً منطلقاً) على العامل فيه الذي هو (تظنُّ).

(١) انظر الجزولية ص ٨١، ونسب أبو حيّان هذا القول إلى المبرد والزجاج وابن السراج في: التذييل والتكميل ٧١/٦.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٠٣/٢.

(٣) الكتاب ١٢٤/١.

(٤) انظر: شرح الرمانى ٢٧٥/١.

(٥) النكت ٢٥٣/١.

لكن عند النظر في كلام سيويوه فهو محتمل للرأيين؛ فقولُه: "قد يُلغى" يفهم منه أنه قد يعمل فلا يُلغى، وتمثيله يفهم منه - أيضاً - الإلغاء لا الإعمال؛ إلا أن تمثيله كان على المصدر متقدماً ومتوسطاً ومتأخراً، وحمله التمثيل بالمصدر على الفعل كذلك في التقدم والتوسط والتأخر يدل على ما ذهب إليه الأبدئي، ومن هنا جعله الأبدئي من الظاهر الذي يترجح فيه أحد الوجهين المحتملين على الآخر.

الموضع الرابع المعرف لغدوة وبكرة

قال الأبدئي: "واختلف في تعريفهما؛ فقليل: هو من قبيل تعريف الجنس كأَمْ حُبَيْن، وقيل: من قبيل تعريف العلمية لوقت بعينه من يوم مُعَيَّن، وكلا القولين يظهر من لفظ الكتاب، في أبواب ما لا ينصرف من الأحيان"^(١).

غدوة وبكرة كلمتان يراد بهما أول النهار^(٢)، ولكلمة (غدوة) أكثر من استعمال في العربية^(٣)؛ إذ تُستعمل مرة مفردة، وتُستعمل أخرى مع (لن). وهما كلمتان تتصرفان؛ أي: أنَّهما تأتيان ظرفاً وغير ظرف^(٤).

وقد ذكر الأبدئي أنَّ الكلمتين معرفتان؛ لكن اختلف في تعريفهما على وجهين: الأول: أنَّه من تعريف الجنس^(٥)؛ أي: أنَّها أعلامُ جنس؛ لأنَّها تصلح لأن تطلق على غدوة كل يوم وبكرته.

(١) شرح الجزولية ٨٠٨/٢ (ت. سعد الغامدي).

(٢) انظر: الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب ٥٧.

(٣) انظر أوجه استعمالها في: الكتاب ٢٢٠/١، والأصول ١٤٤/٣.

(٤) انظر: كتاب الأزمنة للمبرد ١٦١، وأمالى ابن الشجري ٥٧٩/٢، والبديع ١٥٣/١، وتكونان غير مصروفين إذا أُريد بهما غدوة من الغدوات أو بكرة من البكرات؛ أي: إذا كانتا نكرة. انظر: كتاب الأزمنة للمبرد ١٦٢، وأمالى ابن الشجري ٥٧٩/٢.

(٥) ممن قال بهذا: ابن جني في: الخصائص ٢٠٠/٢، وابن الحاجب في أماليه ٧٩١/٢.

الثاني: أنه علم؛ لدلالته على وقتٍ محددٍ من يومٍ بعينه^(١).

وبين أن هذا هو ظاهر لفظ الكتاب، وبالرجوع إلى الكتاب وجد أن سيبويه قال في (هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف): "اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسماً للحين، كما جعلوا أم حبين اسماً للدابة معرفة"^(٢)، ولفظ الكتاب يدل على أن المراد منهما جنس الوقت الذي تدلان عليه؛ لقوله: "اسماً للحين" فكأنه علم لذلك الوقت الذي تدل عليه غدوة وبكرة، ولقوله: "أم حبين"؛ لأن هذه الكلمة (أم حبين) تستعمل - عادة - للدلالة على جنس الدابة وليس لدابة معينة.

ويمكن أن يحمل ما استظهره الأبدى من كلام سيبويه على اختلاف في النسخة التي كانت عنده من الكتاب؛ إذ جاء في حاشية التحقيق من نشرة (هارون) أنها في نسخة (ط) ومن نشرة البكاء في نسخة (ب): "لدابة معرفة"^(٣)؛ أي: من غير كلمة (اسماً)، وجاء في نشرة (البكاء) أنها في الأصل: "لدابة معروفة"^(٤)، وجاء في السيرافي: "كما جعلوا أم حبين اسماً لدابة معرفة"^(٥)، ومما يستأنس به من وجود اختلاف في النسخ أن الترجمة التي ذكرها الأبدى تختلف عما هو موجود في نسخ الكتاب المطبوعة؛ إذ جاء فيها: (هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف)^(٦)، وفي شرح الرماني: (باب الأحيان في الصّرف)^(٧)، وهذا الموضع لم أجد أحداً من شراح الكتاب تكلم عنه؛ أقصد تعرف كلمتي غدوة وبكرة؛ إلا أن الحديث عنهما في تلك الشروح لم يتجاوز صرفها ومنعها من الصرف.

(١) ممن قال بهذا: المبرد في المقتضب ٣٥٤/٤، والفارسي في تعليقه ١٠٦/٣، وابن الشجري في أماليه ٥٧٩/٢، والسهيلي في: نتائج الفكر ٢٩١.

(٢) الكتاب ٢٩٣/٣.

(٣) انظر: الحاشية (٢) ٤٦٨/٤ من تحقيق (البكاء)، وانظر: الحاشية (٢) ٢٩٣/٣ من تحقيق (هارون).

(٤) الكتاب ٤٦٨/٤ (البكاء).

(٥) شرح السيرافي ١٣/١٣٢.

(٦) الكتاب ٤٨/٢ (بولاق)، ٤٦٨/٤ (البكاء).

(٧) شرح الرماني ٥/٢٢٠٣.

وبناءً على ما سبق من اختلاف في النسخ، وسكوت شراح الكتاب عن سبب تعريف هذين اللفظين يتبين سبب توقف الأبدي في عدم القطع في نسبة القول في سبب تعريف هاتين الكلمتين إلى سيبويه؛ لاحتمال كلامه أكثر من وجه في ذلك؛ ولذا قال: "وكلا القولين يظهر من لفظ الكتاب".

الموضع الخامس وقوع المبتدأ بعد (إن) الشرطية

قال الأبيدي: "وحكى ابن جني في (الخاطريّات) عن أبي الحسن الأخفش إجازة الابتداء بعد (إن)، ويظهر من لفظ الكتاب في قوله:
 إِنَّ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلٌ^(١)
 قال: أراد: أو أنتم تنزلون، وهذه الجملة معطوفة على ما قبلها، فيصير تقديره:
 أو إن أنتم تنزلون، وكأن أبا الحسن من هنا أخذ"^(٢).
 (إن) حرف من الحروف المختصة التي يقع بعدها الفعل ولا يقع بعدها الاسم^(٣)، والمقصود بالابتداء في قول الأبيدي هو وقوع الاسم المبتدأ بعد (إن).
 ولدراسة هذا الموضع أبين ما يأتي:
 أولاً: لم أجد ما نسبته الأبيدي إلى الأخفش في الخاطريّات.
 ثانياً: أن نص الكتاب ليس فيه تقدير (إن)^(٤)، وإنما كما ذكره الأبيدي (أو أنتم نازلون).

(١) بيت من البسيط للأعشى في: الكتاب ٥١/٣، وخزانة الأدب ٥٥٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٠٣/٨، وهو بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٢١٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١، وشرح الرضي ٧٣/٤.

(٢) شرح الجزولية ٩٢٧/٢ (ت. سعد الغامدي).

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٨١/٣.

(٤) انظر: الكتاب ٥١/٣.

ثالثاً: أن البيت أوردَه سيبويه استدلالاً لقول يونس بن حبيب في توجيه رفع الفعل (يرسل) الواقع بعد (أو) في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾^(١).

وبعدُ فإنَّ ما نسبهُ الأبدى إلى سيبويه من تقدير الاسم (أنتم) بعد الفعل ليس له أولاً وإنمَّا ليونس بن حبيب؛ إلا أنَّ سيبويه استحسنه واستدلَّ له؛ إذ ذكر قولين في توجيه البيت لشيخه: يونس بن حبيب والخليل بن أحمد، ونصَّه عنهما: "وسألتُ الخليلَ عن قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتَنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ

فقال: الكلام ههنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا، لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون؟ لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئاً. وأمَّا يونسُ فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون وقول يونس أسهل"^(٢).

فأصلُ إيراد البيت ليس لمسألة الابتداء بعد (إنَّ) من عدمه، وإنمَّا لعطف الجملة المرفوعة (تنزلون) على الجملة المجزومة (تركبوا).

وخلاصةُ المسألة: أنَّ الشاعر عطف (تنزلون) وهو مرفوعٌ على (تركبوا) وهو مجزومٌ، فاختلف التوجيه فيه على أقوالٍ ثلاثة:

الأول: أنَّهما جملتان؛ الأولى شرطية، والثانية اسمية، وهذا الذي قاله يونس^(٣)، واختاره ابنُ الشجري^(٤)، وابنُ عصفور^(٥).

الثاني: أنَّه عطفٌ على التوهم؛ إذ إنَّ الشاعر توهم أنَّه بدأ بالاستفهام فقال:

(١) سورة الشورى: ٥١.

(٢) الكتاب ٥١/٣.

(٣) المصدر السابق ٥١/٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ٢١٩/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل ٤٥٦/١.

(أتركبون) فقال: (أو تنزلون)، وهذا مذهب الخليل^(١)، واختاره الرماني^(٢).

الثالث: أجرى السيرافي (إن) مجرى (إذا) الشرطية؛ لأنهما تدلان على الجزاء^(٣).

وإنما تعددت هذه التوجيهات للبيت لإثبات عدم وقوع الاسم المبتدأ بعد (إن) الشرطية، وزاد الشاطبي ردين على الأخفش: الأول: أنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وأن الفعل مؤول بشيء آخر غير (إن)^(٤).

ويُستدل لما ذهب إليه يونس وسهله سبويه أن للبيت روايتين؛ الأولى التي وردت في الكتاب وذكرها الأبي، والثانية وردت في الديوان، والبيت على رواية الديوان: **قَالُوا الرُّكُوبَ فَقُلْنَا تَلَكْ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزِّلُ** والبيت على هذه الرواية لا شاهد فيه.

وبناءً على ما سبق يتبين أن سبويه ليس في ظاهر كلامه ما يدل على جواز الابتداء بعد (إن) لا تصريحاً ولا تقديرًا؛ بل أورد القولين في توجيه البيت، وحجة كل قول، ثم استبعد قول الخليل بقوله: "والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد: ولا سابق شيئاً"، واختار قول يونس بقوله: "وقول يونس أسهل"، وقول يونس محمول على الابتداء فقط؛ إلا أنه لم يُقدّر لا هو ولا سبويه (إن) في البيت، وإنما الذي قدره يونس واستحسنه سبويه أن (أو) في البيت بمعنى (بل)، و(تنزلون) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (بل أنتم تنزلون)^(٥).

(١) انظر: الكتاب ٥١/٣.

(٢) انظر: شرح الرماني ١٧٣٤/٤.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١٠/٥٤.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٨٢/٣.

(٥) الديوان ص ٦٣.

(٦) انظر: خزانة الأدب ٥٥٢/٨.

الموضع السادس

إعراب الاسم المتقدم على أداة عرض أو تحضيض

قال الأبدئي: "... زيداً ألا تضربه، والظاهر من كلام سيبويه أن هذا لا يجوز فيه النصب؛ بل لا يُقال إلا بالرفع فتقول: زيدٌ هلاً ضربته، وعَمَرُوْهُ لَا تَشْتَمُهُ؛ لأنَّ هذه الحروف لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ فذلك لا يُفسَّر" (١).

للاسم المشغول عنه عامله للاشتغال بضميره أحكام؛ منها: أنه إذا وقع ذاك الاسم المشغول عنه بعد أداة عرض أو تحضيض أو تمنٍّ فحكمه النصب؛ لأنها من الأدوات التي تختصُّ بالدخول على الأفعال (٢)؛ كقولك: هلاً زيداً أكرمته.

لكن المسألة التي أوردَهَا الأبدئي عكس ذلك؛ وهي أن الاسم المشغول عنه تقدَّم على هذه الأدوات؛ كقولك: زيدٌ هلاً ضربته، ويمكن بناء المسألة على أنه فصل بين الاسم المشغول عنه والعامل فيه فاصلٌ، وهذا الفاصلُ هذه الأدوات.

وللعلماء فيها قولان:

الأول: ما قال الأبدئي أنه ظاهرٌ سيبويه، وهو الرفع، ولا يجوز فيه النصب، وعلة ذلك أن هذه الأدوات لا يُؤثِّرُ ما بعدها بالذي قبلها (٣)؛ حملاً للتحضيض والعرض على الاستفهام (٤).

الثاني: جواز الرفع والنصب، والنصب أرجح في حال توسط هذه الأدوات، وهذا قول الجزولي (٥).

(١) شرح الجزولية ٩٣٢/٢ (ت. سعد الغامدي).

(٢) انظر: الكتاب ٩٨/١، وأمالى ابن الشجري ٨٤/٢، وشرح التسهيل ١١٣/٤، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٠/١.

(٣) انظر: المقرب ص ٩٢، وشرح التسهيل ١١٣/٤، والارتشاف ٢١٦٤/٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٣٩/٢.

(٥) انظر: المقدمة الجزولية ١٠٠، وشرح التسهيل ١٣٩/٢.

وبعد فنصُ سيبويه الذي استظهره الأَبْذِيُّ هو ما قاله في (هذا باب ما يُختارُ فيه النصبُ وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام) بعد أن ذكرَ الأدوات التي يُقدَّرُ فيها الفعل؛ لأنه لا يصحُّ أن يأتي بعدها إلا الفعل: ”وأما ما يجوزُ فيه الفعلُ مضمراً ومظهراً، مُقدِّماً ومُؤخراً، ولا يستقيم أن يُبتدأ بعده الأسماء ف(هَلَّا) و(لَوْلَا) و(لَوْما) و(أَلَّا)؛ لو قلت: هَلَّا زيداً ضربتَ، ولَوْلَا زيداً ضربتَ، وأَلَّا زيداً قُتِلتَ؛ جاز. ولو قلتَ: أَلَّا زيداً، وهَلَّا زيداً على إضمار الفعل ولا تذكره جاز، وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ فيه معنى التحضيض والأمر، فجاز فيه ما يجوز في ذلك“^(١)؛ إذ ظاهرُ الكلام - الآن - أنه إذا وقع بعدها الاسمُ يُختارُ فيها الرفع ويُختارُ فيها النصب؛ إلا أنَّ النصب أرجح؛ لكن لو تقدَّم عليها الاسمُ وجاءت بعده فليس فيه إلا الرفع.

ولم يذكر أحدٌ من النحويين رأياً يُجيزُ فيه وجهاً آخر غير الرفع إلا ما ذكر عن الجزولي^(٢) بجعل هذه الأدوات قرائن لترجيح النصب على الرفع^(٣).

وما استظهره الأَبْذِيُّ من كلام سيبويه قال عنه ابنُ مالكٍ بأنه: ”مذهب المحققين العارفين بكتاب سيبويه“^(٤)، ولم يذكر أحدٌ من النحويين ولا من شُراح الكتاب أنَّ لسيبويه رأياً آخر في مثل هذه الأمثلة التي أوردوها التي هي: (زيدٌ هَلَّا ضربته)، و(زيدٌ أَلَّا تَكْرَمه)، و(العون على الخير أَلَّا أجده)؛ وإنما ذكروا عنه الرفع^(٥).

فبناءً على ما بيَّن يتضح أنَّ سيبويه رَحِمَهُ اللهُ لم يُصرِّحْ تصريحاً وإنما فهم من قوله الذي سبق ذكره مفهوم مخالفة، ونصَّ ابنُ مالكٍ أنَّ هذا رأي المحققين العارفين بكتاب سيبويه، ولم يقل أحدٌ في هذا الموضع خلاف ما قاله إلا الوجه الذي أجازَه الجزولي.

(١) الكتاب ٩٨/١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٣٠٠/٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٣٩/٢، وتعليق الفرائد ٢٨٠/٤.

(٤) شرح التسهيل ١٣٩/٢.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٩٠/٣.

الموضع السابع

إعراب (أنت) في: أأنت زيد تضربه؟

قال الأبدئي: "... وظاهر لفظ سيبويه أنه لا يجوز عنده في (أنت) إلا أن يكون مرفوعاً بالابتداء لا على إضمار فعل" (١).

همزة الاستفهام من الحروف التي يقع بعدها الاسم ويقع بعدها الفعل؛ إلا أن دخولها على الفعل أكثر (٢)، وإن وقع بعدها الاسم كقولك: أزيد جاء؟ ف(زيد) يمكن أن يكون مبتدأ، ويمكن أن يكون فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يُفسره الفعل المذكور؛ حملاً لهمزة الاستفهام على (إن) الشرطية التي لا يأتي بعدها إلا الفعل (٣)، ولو قلّت: أزيدي أكرمتَه؟ ف(زيداً) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ يُفسره الفعل المذكور.

ونص سيبويه الذي استظهر منه الأبدئي هو ما ذكره سيبويه في (هذا باب ما ينصب على الألف): "وتقول: أأنت عبد الله ضربته؟ تجريه مجرى (أنا زيد ضربته)؛ لأن الذي يلي حرف الاستفهام (أنت)، ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى" (٤)، ولم يكن الأبدئي أول من استظهر نص سيبويه هذا؛ بل سبقه الصفار إليه (٥)؛ إلا أن الأبدئي أطول نفساً وأكثر باعاً في بيان المسألة وتوضيحها.

واختلف فيما لو فصل بين همزة الاستفهام وبين الاسم المشغول عنه بفواصل، وهذا الفاصل اسم؛ فما الحكم الإعرابي لذلك الاسم وللأسماء المشغول عنه (٦)؟ وذلك في مثل قولك: أأنت زيد تضربه؟ وهذه هي المسألة التي ذكرها الأبدئي.

(١) شرح الجزولية ٢/ ٩٢٨ (ت. سعد الغامدي).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٤٧، ورصف المباني ١٣٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٤٤.

(٤) الكتاب ١/ ١٠٤.

(٥) انظر: شرح الصفار ٤١٨ (ت. الديباني).

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٤٤، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٤٤٧.

وهذه المسألة جاء الخلاف فيها بين سيبويه وأبي الحسن الأخفش في إعراب كلمة (زيد)، وهو أن سيبويه يجعل (أنت) مبتدأ، وجملة (زيدٌ ضربته) جملة اسمية خبراً لـ (أنت). وأما الأخفش فيقدرُ فعلاً يُفسِّرُه الفعل المذكور فيرفع (أنت) وينصب (زيداً)^(١)، وأصلُ المثال عنده: أَضْرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ؟ فَلَمَّا حُذِفَ الفعل الذي بعد الهمزة انفصلَ الضميرُ المتصل^(٢).

ومنشأ الخلاف في التوجيه الأمور الآتية:

الأول: أن الهمزة إذا وقع بعدها الاسمُ فيجوزُ فيه النصبُ ويجوزُ فيه الرفع؛ إلا أن المختار النصب؛ لكنَّ في مثال (أأنت زيدٌ ضربته؟) حال بين همزة الاستفهام والاسم (زيد) فبُعِدَ الاستفهام^(٣).

الثاني: المقصود من الاستفهام؛ فإنَّ كان المقصود الاسمُ - كما يرى سيبويه - فالرفع، وإنَّ كان المقصود الفعل - كما يرى الأخفش - فالنصب.

ويتضح أنَّ الظاهر الذي ذكره الأبدِيُّ وقبله الصَّفَّارُ هو حقيقة الكلام؛ لأنَّ كلامَ سيبويه في المسألة واضحٌ لا لبسَ فيه؛ لأمرين: الأول: حملُ المثال على (أنا زيدٌ ضربته)، وهذا المثالُ مبنيٌّ على أنَّ (أنا) مبتدأ، وجملة (زيدٌ ضربته) جملةٌ اسميةٌ خبرٌ لـ (أنا)، والثاني: توضيحُ المثال وتعليقه بقوله: "لأنَّ الذي يلي حرفَ الاستفهام (أنت) ثم ابتدأت هذا وليس قبله حرفُ استفهامٍ ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمه أولى"^(٤)، فـ (ابتدأت) يفهم منها الابتدائية، و(ولا شيءٌ هو بالفعل وتقديمه أولى) يفهم منه أنَّ الاستفهام ليس مراداً في الفعل؛ إذ لو كان مراداً لقال به.

ويتضح أنَّ ما ذهب إليه سيبويه أحسنُ مما ذهب إليه الأخفش؛ إذ لا تقديرات فيه ولا تأويل، ولأنَّ همزة الاستفهام تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال.

(١) انظر: شرح السيرافي ١٧٦/٣، وتمهيد القواعد ١٦٩٤/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٦٥/٢.

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية ٤٤٧/١.

(٣) انظر: شرح الصفار ٤١٨ (ت. الذبياني)، وتمهيد القواعد ١٦٩٤/٤.

(٤) الكتاب ١٠٤/١.

الموضع الثامن

عمل (ليت) إن اتصلت بها (ما)

قال الأبدى: "...اعلم أن (ما) إذا دخلت هذه الأحرف بطل إعمالها إلا (ليت) فيجوزُ إعمالها؛ هذا مذهب أبي الحسن وظاهرُ مذهب سيبويه، وهو الصَّحيحُ، وهو الذي يعضده القياس"^(١).

(ليت) من أخوات (إن) الستة التي تدخلُ على الجملة الاسمية فتتصبُّ المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبرَ خبراً لها^(٢)، وهذه الأحرفُ لها أحكامٌ؛ منها أن (ما) تدخلُ عليها فتكفها عن العمل، وتُهيئُها للدخول على الجملة الفعلية بعدما كانت لا تدخل إلا على الجملة الاسمية^(٣).

وتختلف (ليت) عن أخواتها إذا دخلت عليها (ما) في أمرين:

الأول: من حيثُ الإعمالُ والإلغاء؛ فيصحُّ إعمالها، ويصحُّ إلغاؤها.

الثاني: يبقى اختصاصها في الدخول على الجملة الاسمية ولا تدخل على الجملة الفعلية^(٤).

وما ذكره الأبدى من أنه ظاهرُ سيبويه وذهب إليه الأخفش هو أحد أربعة مذاهب في (ليت) إن اتصلت بها (ما)، وهذه المذاهب هي^(٥):

الأول: يجوز فيها كلها الإعمال والإلغاء؛ وذلك أن أصحاب هذا المذهب يرون أن (ما) مرة تكون زائدة لا أثر لها فيبقى عمل الحرف، ومرة تكون كافةً لهذه الأحرف

(١) شرح الجزولية ٢/ ٩٩٨ (ت. سعد الغامدي).

(٢) انظر: الأصول ١/ ٢٢٩.

(٣) انظر: المرتجل في شرح الجمل ١٦٩.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥.

(٥) انظر المذاهب في: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/ ٧٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥، والتذييل والتكميل ٤/ ١٤٦.

فيلغى عملها؛ لذهاب علة عملها، وهو الشبه بالفعل^(١).

الثاني: مَنْ جعل الإعمال والإلغاء جائزاً في (ليت) و(لعل) و(كأن)، وجعل الباقي ملغى^(٢).

الثالث: مَنْ جعلها ملغاةً كلها، وأجاز الإعمال والإلغاء في (ليت) فقط؛ لأنه لم يُسمع الإعمال والإلغاء إلا فيها فقط، وهذا رأي كثير من النحويين كما قال ابن الشجري^(٣).

الرابع: أَنْ (ليت) و(لعل) إِنْ دخلت عليها (ما) لا تُكف، ونُسب هذا إلى الفراء^(٤). وإيراد الأبدي لرأي أبي الحسن، وقوله: إِنْ هذا ظاهر مذهب سيبويه يشعر أنه يُوجد خلاف في هذه المسألة؛ لتأييده قولهما بالسماع والقياس؛ لأجل هذا ذكرت المذاهب في (ليت) إِنْ اتصلت بها (ما).

وأما نص سيبويه الذي استظهره الأبدي فهو ما جاء في الكتاب في (هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده): "وأما (ليتما زيداً مُنطلقاً) فَإِنَّ الإلغاء فيه حَسَنٌ، وقد كان رؤيةُ ابن العجاج يُشددُ هذا البيت رفعاً..."^(٥)، ونص سيبويه بدأ أولاً بذكر الإعمال فقال: (ليتما زيداً مُنطلقاً)، ثم قال: "فإِنَّ الإلغاء فيه حسن"، فذكره المثال أولاً في حال الإعمال يشعر أن إعمالها أحسن من إهمالها.

فظاهر سيبويه الذي قصده الأبدي صحيح؛ لأن سيبويه رَحِمَهُ اللهُ لم يسترسل كثيراً

(١) انظر: الأصول ٢٣٢/١، وشرح اللمع لابن برهان ٧٤/١، والمقدمة الجزولية ١١١، وذكر ابن برهان رواية الأخفش عن العرب: "إنما زيداً قائم"، وذكر عن ابن جزء الأسدي تلميذ الكسائي أن الكسائي حكى مثل ذلك عن العرب.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٦٢/٢، والملخص في العربية لابن أبي الربيع ٢٤٦.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٦٢/٢، وانظر: الغرة في شرح اللمع ٨٨/١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٨٧/٢، وشرح التسهيل ٣٨٢/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ١٤٧/٥.

(٥) الكتاب ١٣٧/٢.

في الاحتجاج لعمل (ليتما)؛ بل الاحتجاجات التي ذكرها هي في إلغاء عمل (ليت) إذا اتصلت بها (ما)؛ إذ اعتمد في ذكر عدم إعمالها على السماع، وذلك عند ذكره إنشاد رؤية لبنت النابغة برفع (الحمام) في قوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفِهِ فَقَدْ^(١)

وعلى القياس؛ إذ قاس (ليتما) في حال الإهمال على (بعد) إذا اتصلت بها (ما)، وما يفهم من قول سيبويه "فإنَّ الإلغاء حسنٌ" أنَّ الإعمال أحسن، والله أعلم.

الموضع التاسع العطف على اسم (أنَّ)

قال الأبدى "وما ذكرناه من أحكام العطف في (إنَّ) المكسورة يصحُّ في (لكنَّ) خاصةً عند الجميع من البصريين إلا عند سيبويه؛ فإنَّ الظاهر من كلامه أنَّه يجوزُ مثل ذلك في (أنَّ) المفتوحة"^(٢).

يُعطف على اسم (إنَّ) وأخواتها، ولذلك الاسم المعطوف على اسمها أحكام؛ وذلك إن كان العطف قبل مجيء الخبر أو بعد مجيئه، وهذه الأحكام جاءت في (إنَّ) مكسورة الهمزة، والأحكام التي وردت فيها هي:

إنَّ عطف على الاسم بعد مجيء الخبر؛ كقولك: إنَّ زيداً لقائمٌ وعمرو، فيجوز لك في (عمرو) وجهان: النصب عطفاً على الاسم، أو الرفع؛ إمَّا على موضع الاسم قبل دخول (إنَّ) عليه، أو على موضع (إنَّ) مع اسمها، أو على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مشتقاً^(٣).

(١) بيتٌ من البسيط للنابغة الذبياني، وانظر البيت في: هو في: الديوان ص ٨٨، والكتاب ١٢٧/٢، والخصائص ٤٦٢/٢، وأمالى ابن الشجري ٣٩٧/٢، والمقاصد النحوية ٧٣٨/٢، وخزانة الأدب ٢٥١/١٠.

(٢) شرح الجزولية ١٠١٣/٢ - ١٠١٤ (ت. سعد الفامدي).

(٣) انظر: الأصول ٢٤٩/١، والغرة في شرح اللمع ٧٨/١.

وإن كان العطف على الاسم قبل مجيء الخبر في مثل: (إنَّ زيدًا وعمراً قائمان) فالبصريون لا يُجيزون إلا النصب، وأما الكوفيون^(١) فمنهم مَنْ أجاز الرفع عطفاً على موضع (إنَّ)؛ وذلك إذا كان أثرُ (إنَّ) في الاسم ظاهراً^(٢) ومنعه الفراءُ إلاَّ إنَّ كان اسم (إنَّ) المعطوف عليه لا يظهر فيه أثر عمل (إنَّ) في مثل (إنَّ الذي أبوه منطلقٌ وعمرو قائمان)؛ لقوله في معانيه: ”ولا أستحبُّ أن أقول: إنَّ عبد الله وزيد قائمان؛ لتبين الإعراب في عبد الله“^(٣).

وبعد هذه التوطئة فالذي يظهر أنَّ الأبدى استظهر من سيبويه أنَّه يُجيز في العطف على اسم (أنَّ) ما جاز في العطف على اسم (إنَّ) من نصين له؛ وهذان النَّصَّان هما:

النص الأول: ما جاء في (هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره)^(٤)؛ إذ قال: ”كما جاز لك أن تقول: إنَّ زيداً فيها وعمرو، ومثله: قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾“^(٥) فابتداءً؛ لأنَّ معنى الحديث حين قال: إنَّ زيداً منطلقٌ = زيدٌ منطلقٌ؛ ولكنه أكد بـ (إنَّ) كما أكد فأظهر زيداً وأضمره“^(٦).

النص الثاني: ما جاء في (هذا باب ما يكون محمولاً على إنَّ فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولاً على الابتداء)؛ إذ قال: ”فأمَّا الوجه الحسنُ فإنَّ يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى (إنَّ زيداً منطلقٌ) = زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) دخلت توكيداً؛ كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرو، وفي القرآن مثله: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾“^(٧).

(١) انظر: الغرة في شرح اللمع ٨٠/١.

(٢) انظر: معاني القرآن ٣١١/١، ونسبه ابنُ الدهان إليه أيضاً وذكر شواهد له في: الغرة في شرح اللمع ٨١/١ - ٨٢.

(٣) معاني القرآن ٣١١/١.

(٤) الكتاب ٢٣٥/١.

(٥) سورة التوبة: ٣.

(٦) الكتاب ٢٣٨/١.

(٧) المصدر السابق ١٤٤/٢.

ولم يذكر الأبدئي منشأ الإشكال في نسبة القول إلى سيبويه في مسألة جواز العطف على اسم (أن)، وسأبيِّنُه الآن حسب ما وقفتُ عليه وتوصلتُ إليه، وهو أنَّ سبب الإشكال الأمور الآتية:

الأمر الأول: أن الآية التي جاءت في نصوص سيبويه قرئت قراءتين؛ الأولى: بفتح الهمزة، والثانية بكسرها^(١). أما قراءة الكسر فلا إشكال فيها؛ لأنَّ أحكام العطف على اسم (إن) على كسر همزتها لا فتحها، وأما قراءة الفتح فهي التي وقع فيها الإشكال في أنَّ سيبويه أجاز العطف على اسمها.

الأمر الثاني: وهو متعلق بالأمر الأول، وهو أنَّ القراءة اختلفت في رسمها في المطبوع من الكتاب، ف(بولاق) و(هارون) كُسرت الهمزة فيهما^(٢)، وفي (البكاء) فُتحت الهمزة^(٣)، ولم أجد أحداً من شُراح الكتاب نبه إلى القراءة إلا السيرافي؛ إذ قال: "وأما استشاده بالقرآن: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ فهو في الظاهر وَهْمٌ منه ومن كل من استشهد به من النحويين؛ لأنهم يردون الاسم على موضع (إن) على أنها مكسورة، والذي في القرآن (أن) مفتوحة؛ لأنه قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^{(٤)«(٥)»}. والغرض من نقل كلام السيرافي أمران: أنَّ السيرافي نبه إلى اختلاف في القراءة؛ مما يؤيد أنَّ من أسباب الاختلاف في توجيه الآية هو كسر الهمزة أو فتحها، والغرض الثاني: إشارة السيرافي إلى الاختلاف في رسم الهمزة في الكتاب أنها بكسر الهمزة لا فتحها ونبه على الفتح فيها؛ لأنها لو كانت بالفتح عند سيبويه لَمَّا نسب الوهم إليه وإلى كثير من النحويين.

وقد ردَّ ابنُ جني قولَ السيرافي وانتصر لسيبويه من طريقين: طريق السماع،

(١) انظر القراءتين وتوجيههما في: الدر المصون ٧/٦.

(٢) الكتاب ٢٨٥/١ (بولاق)، ١٤٤/٢ (هارون).

(٣) الكتاب ٢٥/٣ (البكاء)، وأشار البكاء إلى ضبط النسختين: بولاق وهارون، وذكر أنَّ الصواب فتحها.

(٤) سورة التوبة: ٣.

(٥) شرح السيرافي ٤٧٣/٢ (ط. الكتب العلمية).

وطريق القياس؛ إذ أورد قراءةً عَطُفَتْ فيها الجملة على أنَّ ومعمولها وهي قوله تعالى: (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ)، وأورد بيتاً عَطُفَتْ فيه الجملة على أنَّ ومعمولها، وهو قول الشاعر:

فلا تحسبي أنني تخشَعْتُ بعدكم لشيءٍ ولا أني من الموت أَفْرَقُ
ولا أنا ممَّن يزهيه وعيدُكم ولا أنني بالمشي في القيد أَخْرَقُ^(١)

وأما من طريق القياس فـ(إِنَّ) و(أَنَّ) تختلفان؛ بأنَّ (إِنَّ) فيها معنى الابتداء وليس هذا المعنى موجوداً في (أَنَّ)؛ إلا أنَّهما تشتركان في أمرين: العمل، وإفادة التحقيق والتوكيد؛ فلما اشتركتا في هذين الأمرين صارت كل واحدةٍ منهما كأنَّها الأخرى^(٢) فصح العطف.

فانتصارُ ابن جني لسيبويه في هذه المسألة واحتجازه له يُبين أنَّ ما استظهره الأَبْذِي في مسألة العطف على اسم (أَنَّ) صحيح، وإنَّ كانت عبارة سيبويه لم تكن واضحةً وضوحاً جلياً؛ إلا أنَّ المسألة اشتهرت عنه، ووردت في كتب أعلام النحويين رَحِمَهُمُ اللهُ؛ كالسيرافي، وابن جني، وذكر الشاطبي أنَّ العطف هنا من عطف الجملة على الجملة وهو ”الأظهر من كلام سيبويه، ونقل عن الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسي-في غير الإيضاح- وابن أبي العافية، والشلوبيين-في آخر قوليه- وجماعةٍ من أصحابه“^(٣).

الموضع العاشر

عمل المصدر عمل الفعل

يقولُ الأَبْذِي: ”ومما اختلف النحويون في إعماله قولُ الشاعر:

(١) بيتان من الطويل لجعفر بن علبة الحارثي في: خزانة الأدب ٢٠٧/١٠، وهما بلا نسبة في: البديع ٥٤٧/١.

(٢) انظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة ٣٢ - ٣٣.

(٣) المقاصد الشافية ٣٦٧/٢.

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص^(١)

ونحو قولك: ضرباً زيداً....“ إلى أن يقول: ”ويظهر من كلام سيويه أنه ناب مناب الفعل في العمل...“^(٢).

المصدر يُستعمل ثلاثة استعمالات هي: أن يكون مؤكّداً للفعل؛ كقولك: فهمت المسألة فهماً، أو مبيّناً للفعل؛ كقولك: فهمت المسألة فهم عالم، أو مقدّراً بحرفٍ مصدرى بـ(أن) أو (ما)؛ كقولك: (تعجّبتني كتابتك الصحيفة) يصح أن تقول: (يعجّبتني أن كتبت) أو (تكتب الصحيفة)، وفي قولك: (يعجّبتني شرحك الدرس) يصح أن تقول: (يعجّبتني ما شرحت الدرس)، أو أن يوضع موضع الفعل؛ كقولك: إكراماً زيداً^(٣).

فبناءً على هذه الاستعمالات؛ فإن المصادر العاملة عمل الفعل تنقسم قسمين: ما يُقدّر بالفعل وحرفٍ مصدرى، وما يُقدّر بالفعل وحده دون حرفٍ مصدرى^(٤)؛ كقولك: ضرباً زيداً.

ولم يُجز العلماء أن يعمل المصدر المذكور تأكيداً للفعل أو مبيّناً عمل الفعل^(٥)؛ لكنّ اختلفوا في المصدر الذي يُقدّر بالفعل وحده دون حرفٍ مصدرى في مثل: ضرباً زيداً؛ هل العامل في (زيداً) المصدر المذكور أو الفعل المُقدّر^(٦)؟ وهل المواضع التي جاء فيها المصدر على هذه الصورة مقيسة أو اقتصر فيها على

(١) بيت من الكامل للمرار الأسدي، وهو في ديوانه: ص ٤٦١، والكتاب ١/١١٦، والكامل ١/٤٤٢، والأصول ١/٢٢٤، وشرح القصائد السبع الطوال ص ٢٠٠، وخزانة الأدب ١١/٢٢٢، والبيت بلا نسبة في: المقتضب ٢/٥٤.

(٢) شرح الجزولية ٣٨ (ت. حسن الحري).

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤.

(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٢٤، والمقاصد الشافية ٤/٢١١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤، وأوضح المسالك ٢/٢٠١، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٥٣.

(٦) انظر الخلاف في: شرح الرضي على الكافية ٣/٤١٠، والارتشاف ٥/٢٢٥٥.

السماع^(١) وهاتان مسألتان يتبين فيهما القول من خلال الشاهد الذي ذكره الأبدئي وذكر ظاهر قول سيبويه من خلاله.

ومن الشواهد التي جاء فيها ما ظاهره أنَّ المصدر ناب مناب الفعل قول الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص
إذ إن كلمة (أم) منصوبة، والناصب لها المصدر (علاقة).

وهذا البيت أورده سيبويه في موضعين من كتابه:

الأول: (في باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل)؛ إذ قال: "ومما أُجري مجرى الفعل من المصادر..."^(٢) ثم ذكر البيتَ وبيتاً قبله وبيتاً بعده فيهن المصادر عملت عمل الفعل؛ إلا أنه فسّر أحدها بالفعل فقال: "كأنه قال: اندل"^(٣).

الثاني: (في هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)^(٤)، ولم يكن غرضه من إيراده في هذه الترجمة كغرضه من إيراده في الترجمة السابقة.

والغرض من ذكر الترجمتين اللتين ورد فيهما البيت هو معرفة الارتباط بين الترجمة وإيراد البيت فيها.

والذي جعل الأبدئي يقول بأن هذا ظاهر سيبويه قول سيبويه: "كأنه قال: اندل" عند توجيهه (فندلاً زريقُ المال ندل الثعالب)^(٥) أنَّ الفعل هو العامل لا المصدر؛ إلا أنَّ سيبويه في قوله: "كأنه" وهو يقصد المصدر (ندلاً) يُريد التقريب والتفسير، والله أعلم.

(١) انظر: الارتشاف ٥/٢٢٥٣.

(٢) الكتاب ١/١١٥.

(٣) المصدر السابق ١/١١٦.

(٤) المصدر السابق ٢/١٣٩.

(٥) المصدر السابق ١/١١٦.

وما ذكره الأبدئي أنه ظاهرُ كلام سيبويه هو صريح كلامه لا ظاهره؛ لأنه صرَّح به بقوله: ”ومما أُجري مُجرى الفعل من المصادر“، ونصَّ في أكثر من موضع على عمل المصدر الذي لم يُذكر معه فعله^(١)؛ منها: ”ومما جعل بدلاً من اللفظ بالفعل قولهم: الحَذَرُ الحَذَرُ، والنَّجَاءُ النَّجَاءُ، وضَرْبًا ضَرْبًا؛ فَإِنَّمَا انتَصَبَ هذا على الزَّم الحَذَرُ، وعليك النَّجَاءُ؛ ولكنَّهم حذفوا؛ لأنَّه صار بمنزلة (افْعَل)“^(٢)، وإنَّ كان النحويون مختلفين في الناصب لكلمة (أَم)^(٣).

ومما يدلُّ على أنَّ ما ذكره الأبدئي أنه صريح كلام سيبويه أنَّ شُراح الكتاب فهموا من كلام سيبويه أنَّ مثل هذا منصوبٌ بالمصدر لا بالفعل المُقدَّر الذي نصب المصدر؛ كالرُّماني^(٤)، والأعلم^(٥)؛ بل إنَّ السيرافي نصَّ على أنَّه ظاهرُ كلام سيبويه^(٦) ولم يرضِ السيرافي أنَّ يكون المصدرُ عاملاً؛ بل قدَّر فعلاً ليس من جنس المصدر وقدَّره (الزَّم) أو (أَوْقَع)^(٧).

وسيبويه لم ينفردَ بهذا الرأي؛ بل تبعه آخرون؛ كابن السراج^(٨) وابن جني^(٩) وابن مالك^(١٠) وإنَّ كان بعضُ من النحويين يرون أنَّ الناصب لزيدٍ في مثل: (ضرباً زيداً) هو الفعل المُقدَّر الذي يدلُّ (ضرباً) عليه وهو الأمر (اضرب)^(١١)؛ لكن ليس كل مصدرٍ نابٍ عن فعله سيُقدَّر بالأمر كما في البيت.

(١) انظر: الكتاب ١/ ١١٥ - ١١٦.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٧٥.

(٣) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٢٣٤.

(٤) شرح الرُّماني ١/ ٢٦٥.

(٥) النكت ١/ ٢٥٠، وإنَّ أجاز فيه أنَّ يكون منصوباً بإضمار فعلٍ؛ إلا أنَّ الوجه الأول الذي ذكره أن يكون منصوباً بالمصدر (علاقة).

(٦) انظر: شرح السيرافي ١/ ٤٤٧.

(٧) المصدر السابق ١/ ٤٤٧.

(٨) انظر: الأصول ١/ ١٣٩.

(٩) انظر: الخصائص ١/ ٢٦٥.

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٢٦.

(١١) انظر: المقتضب ٣/ ٢٢٦.

وذكر السيرافي والعكبري وابن يعيش أنَّ قول النحويين: إنَّ المصدر هو العامل تجوزُ منهم، والعمل حقيقةً للفاعل^(١)؛ إلا أنَّ ابن يعيش لا يستبعد أنَّ يعمل المصدرُ عمل الفعل هنا؛ لنيابته عن الفعل كما أنَّ الظرف (زيدٌ في الدار قائماً) نابٍ مناب الفعل؛ لأنَّ الفعل لو ظهر مع الظرف لكان هو العامل في الحال ولما ناب الظرفُ منابه عمل عمله وكذلك يكون في المصدر^(٢)؛ ولا يبعدُ هذا؛ إذا قيل كذلك: إنَّ أصل الفعل المصدر، فهو قريبٌ منه لا بعيدٌ عنه خلاف الظرف.

وبعد هذا التفصيل لا مانعٌ من عمل المصدر الذي ناب مناب فعله؛ سواءً الذي جاء في البيت، أم الذي مثَّل به النحويون في مثل: ضرباً زيداً؛ لورود شواهد عليه، ولإجازة بعض النحويين لمثل هذه الأمثلة^(٣).

الموضع الحادي عشر العدد المركب المشتق على (فاعل)

قال الأبيديُّ: "...ولا يجوز في هذا المختلف اللفظ - أيضاً - أن يكون (ثلاثة عشر) في موضع نصبٍ بـ (رابع عشر)؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يكون مُركباً، وهو مذهب المبرد والفارسي، ويظهرُ من سيبويه جوازه بالقياس على ما دون العشرة وهو كما ترى"^(٤).

يُصاغُ العدد على (فاعل) كثاني وثالث، ولهذا العدد المصوغ استعمالاتٌ ذكرها النحويون^(٥)، والذي يُصاغ على (فاعل) الأعداد المفردة والجزء الأول من العدد المركب.

(١) انظر: الباب في علل البناء والإعراب ٤٤٨/١، وشرح المفصل ٧٤/٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧٤/٤.

(٣) انظر: المقتضب ١٥٧/٤، والأصول ١٣٩/١.

(٤) شرح الجزولية ٩٣ (ت. حسن الحربي).

(٥) انظر استعمالات العدد المشتق على (فاعل) في: البديع ٣١٠/٢، وشرح الجمل ١٣٤/٢، وشرح

التسهيل ٤١٣/٢.

وذكر الأبدئي أنَّ ظاهر سيبويه في الأعداد المركبة أمران؛ الأول: أنَّها تُصاغ على (فاعل) قياساً على الأعداد المفردة. والثاني: أنَّها تُضاف إلى عددٍ أقل منها في مثل: هذا رابع عشر ثلاثة عشر، ويكون (ثلاثة عشر) في موضع نصب بـ(رابع عشر).

ولم أجد في الكتاب ما استظهره الأبدئي من كلام سيبويه؛ بل الذي ذكره في هذه الأعداد المركبة أمرين؛ الأول: أنَّها تُضاف إلى ما اشتقت منه؛ إذ قال: ”وَمَنْ قَالَ: خامسُ خمسة قال: خامسُ خمسة عشر، وحادي أحد عشر، وكان القياس أن تقول: حادي عشر أحد عشر“^(١). الثاني: أنَّها تكون مثل الأعداد المفردة إذا أُضيفت، وما أُضيفت إليه مبني؛ لئلا تكون ثلاثة أشياء شيئاً واحداً؛ إذ قال: ”فإن قلت: حادي أحد عشر، فـ(حادي) وما أشبهه يُرفع ويُجر ولا يُبنى؛ لأنَّ أحد عشر وما أشبهه مبني، فإن بنيت (حادي) وما أشبهه صارت ثلاثة أشياء اسماً واحداً“^(٢).

وقياس سيبويه هذه الأعداد في الصَّوغ على فاعل جعل الأبدئي يوسع دائرة القياس عند سيبويه وإن لم ينص سيبويه على عمل هذه الأعداد فيما أُضيفت إليه كعمل الأعداد المفردة إذا أُضيفت إلى ما اشتقت منه؛ بل إنَّ تنظير سيبويه هذه الأعداد التي مثل بها في كتابه في (هذا باب ذكر كرك الاسم الذي تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ)^(٣) لم يكن شيئاً منها منوناً الأول ناصباً ما أُضيف إليه؛ مما يُبين عدم نصّه على هذا الاستظهار الذي استظهره الأبدئي.

والذي يظهر أنَّ القياس الذي يريده سيبويه هو قياس صياغة الأعداد المركبة على (فاعل) لا أن يكون منوناً وينصب ما بعده، ويؤيد ذلك أمران:

الأول: ما ذكره السيرافي في شرحه؛ إذ قال: ”.... ولم يحكه عن العرب، والقياس عند النحويين أن لا يجوز ذلك، وقد ذكره المبرد عن نفسه وعن الأخفش والمازني

(١) الكتاب ٥٦٠/٣.

(٢) المصدر السابق ٥٦٠/٣.

(٣) المصدر السابق ٥٥٩/٣.

أنَّهم لم يُجيزوه؛ لأنَّ هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل^(١)، وهذا الذي ذكره السيرافيُّ عن المبردٍ يختلفُ عن مراد المبرد الذي ذكره في مقتضبه؛ إذ إن المبرد ذكر أمرين في هذه الأعداد: أنها إن جاءت مثل هذا ثالث ثلاثة فهي مبنيةٌ على فتح الجزئين، وإن حُذف من العدد الأول كلمة عشر ونُون ونصب ما بعده فهو قول النحويين المتقدمين، ونسب إلى الأخفش أنَّه لا يراه صواباً وبه قال المازنيُّ، ويرى المبردُ أنَّ ما قالاه هو القياس^(٢).

الثاني: ما ردّه ابنُ ولّادٍ في الانتصار على المبرد، وملخصه أنَّ الأخفش والمازنيَّ لم يوافقا سيبويه في بناءه فاعلاً من الأعداد المركبة، ولم يتطرقا إلى مسألة تنوين الأول ونصب الثاني به^(٣).

الموضع الثاني عشر

تعلق لاما المستغاث به والمستغاث له

قال الأبدئيُّ: ”والذي يظهر لي من سيبويه أنَّ الأولى متعلّقةٌ بفعلٍ مضمرٍ، والثانية بإضمار (مدعو)؛ كأنه قال: (أجأ لزيدٍ مدعواً لعمرو؛ أي: في هذه الحال، وهو الأولى“^(٤).

الاستغاثَةُ فرعٌ من فروع النداء؛ إلا أنَّ لها خاصيةً تُميزها فأفردتْ ببابٍ لها، ومن أحكامها التي تُميزها أنَّها تتأتى معها لآمان؛ الأولى: لام المسغاث به، والثانية: لام المُستغاث من أجله، واللام الأولى تكون مفتوحةً والثانية تكون مكسورةً؛ تفريقاً لهما^(٥).

(١) شرح السيرافي ١٤/١٢٣.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٨٣.

(٣) انظر: الانتصار ٢٣٩.

(٤) شرح الجزولية ١٨٤ (ت. حسن الحري).

(٥) انظر: كتاب اللامات ٨٧، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٩.

وهاتان اللامان هما لام الجر؛ إلا أن الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، وما دام أنهما حرفاً جرّاً بدّ لهما من متعلّق يتعلّقان به^(١)؛ ولذا استظهر الأبدى من سيبويه أن الأولى متعلّقة بفعلٍ محذوفٍ، وأن الثانية متعلّقة بإضمار مدعو.

وكلام سيبويه عن الاستغاثة جاء في ترجمتين من كتابه: الأولى: في (هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة؛ وذلك في الاستغاثة والتعجب)^(٢)، والثانية: في (هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة؛ لأنّه مدعو له ههنا وهو غير مدعو)^(٣)، ولم أجد سيبويه رحمه الله تحدّث عن تعلق لام المستغاث به بفعلٍ مقدّرٍ وإنّما كلامه عنها في أمور:

الأول: الغرض الذي جاء من أجله اللام وهو إما التعجب أو الاستغاثة؛ لأنّه لمّا ذكر الشواهد عليها قال: ”وكلُّ هذا في معنى التعجب والاستغاثة، وإلّا لم يجر“^(٤).

الثاني: أن اللام في المُستغاث به كأنّها بدّل من الهاء التي تلحق الاسم المندوب^(٥).

ولم أجد أحداً من متقدمي النحويين ذكر بم تتعلّق اللامان؛ إلا ما ذكره المبرّد عن تعلق لام المستغاث به بالفعل^(٦)، ولم أقف على قولٍ لأحد شراح الكتاب نصّ فيه على رأي لسيبويه في تعلق هاتين اللامين، وإنّ أشار الصّفار في شرحه لمتعلّقهما؛ إلا أنّه لم ينص على تقدير سيبويه فيهما^(٧)، وممن نسب تقدير الفعل مع اللام

(١) انظر: الملحة في شرح الملحة ٢/٦٢١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٥.

(٣) المصدر السابق ٢/٢١٨.

(٤) المصدر السابق ٢/٢١٨.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٢١٨، وانظر: كتاب اللامات ٨٩.

(٦) انظر: المقتضب ٤/٢٥٤.

(٧) انظر: شرح الصفار ١/٥٤٢ (تحقيق. الخضير).

الأولى إلى سيبويه الرضي في شرحه الكافية^(١)، وهذا التقديرُ وجدته للمبرد في مقتضبه^(٢).

وأما تعلق لام المستغاث من أجله بفعل محذوف فلم أقف على أحد من النحويين قبل الأبيدي نسبة إلى سيبويه فيما اطلعت عليه، والذي يرجح عندي أن الأبيدي يرى أن هذا رأي سيبويه أمور:

الأول: أن اللفظ الذي أورده سيبويه في إحدى الترجمتين اللتين جاءت فيهما الاستغاثه هو لفظ (مدعو)^(٣)، فناسب أن يُقدّر الفعل من اللفظ نفسه لا من غيره.

الثاني: أن ابن عصفور - وإن كان ما قاله غير مُجمع عليه - ذكر أن لام المستغاث من أجله متعلقة بفعل مضمّر قولاً واحداً^(٤)، ولعل الأبيدي استأنس بقول ابن عصفور هذا في تقدير الفعل الذي استظهره من كلام سيبويه.

ويتضح من تقدير الأبيدي المضمّر (مدعواً)، وقوله: (في هذه الحال) أنه متعلق بمحذوف في موضع الحال، وهذا التقدير نُسب إلى ابن الباذش لا سيبويه^(٥).

ومهما يكن من اختلاف في تقدير العامل الذي تتعلق به اللام فسيبويه عند حديثه عن العوامل كثيراً ما يُقدّر فعلاً، ومن الأبواب التي قدّر فيها الفعل باب النداء، والاستغاثه فرع في باب النداء، فيحمل الفرع على الأصل.

الموضع الثالث عشر

أعجمية كلمة (هود)

قال الأبيدي: "والذي يظهر من سيبويه لماً عدّه مع نوح ولوط - وهما عجميان -

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢٥٤/٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢١٨/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ١٠٩/٢.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٣٥٦/١٣.

أنَّه أعجميٌّ عنده“^(١).

كلمة (هود) عَلِمَ على رسولٍ، وهو لفظٌ عربيٌّ؛ إذ إنَّ الرسولَ عربيٌّ، وهو شبيهٌ برسم بعض أعلام الأنبياء التي جاءت مثله ثلاثيةٌ ساكنة الوسط، وظهر للأبدي من كلام سيبويه أنَّه عنده أعجميٌّ لا عربي؛ لأنه ذكره مع علمين أعجميين هما نوح ولوط.

وقد وجدتُ الأبدي في هذا الموضع سبقه شارحان من شُراح سيبويه استظهرا قول سيبويه، هما: السيرافي في شرحه؛ إذ قال: ”والمعروفُ أنَّ هودًا عربيٌّ، والذي يظهرُ من كلام سيبويه لَمَّا عدَّه مع نوحٍ ولوطٍ -وهما عجميَّان- أنَّه أعجميٌّ عنده“^(٢)، والأعلم في نُكته؛ إذ قال: ”ذكر سيبويه في هذا الباب هودًا مع نوحٍ ولوطٍ وهما أعجميان، والمعروف أنَّ هودًا عربيٌّ، والذي يظهرُ من كلامه أنَّه أعجميٌّ عنده؛ لَمَّا عدَّه مع نوحٍ ولوطٍ“^(٣)، وواضحٌ من نصِّي الأَعلم والأبدي أنَّ مصدرهما في ذا الاستظهار شرح السيرافي مع تصرفهما في لفظ السيرافي، والذي جعلهم -فيما ظهر لي- يستظهرون أنَّ هودًا أعجميٌّ من كلام سيبويه أمران؛ الأول: الترجمة التي ذكر فيها سيبويه نصَّه الآتي، وهي: (هذا باب الأسماء الأعجمية)^(٤). والثاني: ذكر سيبويه لهودٍ مع نوحٍ ولوطٍ؛ إذ قال: ”وَأَمَّا نوحٌ، وهودٌ، ولوطٌ فتتصرفُ على كل حالٍ؛ لخفتها“^(٥).

والذي يظهر لي أنَّ ما استظهره الأبدي من سيبويه أنَّ هودًا أعجميٌّ صحيح؛ وذلك لأُمورٍ:

الأول: أنَّ سيبويه ذكرَ هودًا مع نوحٍ ولوطٍ ولو كان يريد أن يُبين أنَّه عربيٌّ لذكره

(١) شرح الجزولية ٢٦٦ (ت. حسن الحربي).

(٢) شرح السيرافي ٤٩/١٢.

(٣) النكت ٨٣٢/٢.

(٤) الكتاب ٢٣٥/٣.

(٥) المصدر السابق ٢٣٥/٣.

في النص السابق لنصّه المذكور وهو قوله: "وأما صالحٌ فعربيٌّ، وكذلك شعيبٌ" (١)؛ لأنه نصٌّ هنا على أنَّ صالحاً وشعيباً عريان.

الثاني: أنَّ سيبويه أخذ يعلل لصرف هود ونوح ولوط بذكر الخفة فيها؛ إذ لو كان هودٌ عربياً عنده لما ذكر علة صرفه.

الثالث: ما علل به بعض العلماء من أنَّ العرب هم مَنْ كان من ولد إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ وأما مَنْ كان قبله فليس منهم، وهودٌ قبل إسماعيل عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ يقول الفاكهي: "وقيل: هودٌ كنوح، لأنَّ سيبويه قرّنه معه. وأيد بما يقال: مَنْ أنَّ العربَ مِنْ ولدِ إسماعيلَ، وَمَنْ كان قبل ذلك فليس بعربي، وهودٌ قبل إسماعيل - فيما يُذكر - فكان كنوح" (٢).

الموضع الرابع عشر تمييز (كم) الخبرية

قال الأبيدي: "وما انتصب بعد الأعداد فإنه يلزم الأفراد؛ نحو: عشرين درهماً؛ للاختصار، وكثرة الاستعمال؛ إلا ما انتصب بـ(كم) الخبرية في ظاهر كلام س (٣) وعليه حملُه سع (٤)، نحو: كم رجلاً جاءني، وكم رجلاً جاءني، وإن شئت: جاءوني فيهما" (٥).

وردت كلماتٌ في العربية فيها إبهامٌ منها الأعداد وبعض الألفاظ التي احتاجت إلى كلماتٍ تُزيل الإبهام الذي فيها، وهذا المُفسِّر الذي أزال الإبهام عنها هو التمييز (٦)، ومن الألفاظ المُبهمة التي احتاجت إلى تمييزٍ بعدها؛ ليزيل الإبهام

(١) الكتاب ٢/٢٣٥.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص ١٣٠ - ١٣١، وانظر: حاشية الصبان ٣/٣٧١.

(٣) كذا في الشرح المُحقق، وهو اختصار لكلمة (سيبويه).

(٤) كذا في الشرح المُحقق، وهو اختصارٌ لأبي سعيد السيرافي.

(٥) شرح الجزولية ١٠٨ (ت. معتاد الحري).

(٦) انظر: المقتضب ٢/١٥٧، والأصول ١/٣١١، وعلل النحولابن الوراق ٤٨٩.

الذي فيها (كم)، و(كم) هذه لها استعمالان: استفهامية، وخبرية^(١).

وكلام الأبدى يشعر أن سيبويه يرى أن تمييز (كم) الخبرية يكون منصوباً، ويمكن أن يكون مفرداً، ويمكن أن يكون جمعاً، وأن أبا سعيد السيرافي حمل كلام سيبويه على هذا.

وأقول: إن سيبويه رَحِمَهُ اللهُ ذكر عن (كم) الخبرية الأمور الآتية:

أولاً: أن تمييزها يكون مفرداً مجزئاً؛ إذ قال: "اعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منون، يجر ما بعده إذا أسقط التنوين، وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فأنجر الدرهم؛ لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله. والمعنى معنى (رُب)، وذلك قولك: كم غلام لك قد ذهب"^(٢)، فتظيره لها بمائتي درهم، وتمثيله لها بـ(كم غلام) دل على ما ذكرت.

ثانياً: أنها لا تدخل إلا على النكرة، وأنها تُفيد التكثير لا التقليل، وعرف هذا من تظيره لها بـ(رُب)^(٣)؛ إذ قال: "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُب)؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم و(رُب) غير اسم بمنزلة (من)"^(٤).

ثالثاً: أن نصبها لتمييزها هو لغة قوم من العرب؛ إذ قال: "واعلم أن ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها..."^(٥).

والذي يظهر أن الذي جعل الأبدى يجعل هذا ظاهر كلام سيبويه هو قول سيبويه في باب (هذا باب ما ينصب نصب كم إذا كانت مُنونة في الخبر والاستفهام)^(٦):

(١) انظر: الكتاب ١٥٦/٢، ومغني اللبيب ٢٤٣.

(٢) الكتاب ١٦١/٢.

(٣) انظر: مغني اللبيب ١٨١.

(٤) الكتاب ١٦١/٢.

(٥) المصدر السابق ١٦١/٢.

(٦) المصدر السابق ١٧٢/٢.

”وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لِي مَلَأُ الدَّارَ رَجُلًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ جَمِيعًا، فَيَجُوزُ ذَلِكَ، وَيَكُونُ كَمَنْزِلَتِهِ فِي (كَمْ) وَعَشْرِينَ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: رَجُلًا، فَجَازَ عِنْدَهُ كَمَا جَازَ عِنْدَهُ فِي (كَمْ) حِينَ دَخَلَ فِيهَا مَعْنَى (رُبَّ)“^(١).

وكلام سيبويه هنا يدلُّ على أنه يقصد (كم) الخبرية لا الاستفهامية؛ لأمرين؛ الأول: التنظير بقوله: (لي ملأ الدار رجلاً)؛ لأنه يريد الإخبار لا الاستفهام، والثاني: تفسيره لمعنى (كم) بأن معناها معنى (رُبَّ)؛ لأنَّ التي يكون معناها معنى (رُبَّ) الخبرية لا الاستفهامية.

ولم يذكر سيبويه في الترجمة التي عقدها ابتداءً لأحكام (كم) شيئاً يتعلَّق بإفراد تمييزها وجمعه إذا نصبته، وقد يكون هذا استدراكاً منه على شيء لم يذكره في تلك الترجمة.

الموضع الخامس عشر تاء (كلتا)

قال الأبدِيُّ: ”وَأَمَّا (كَلْتَا) فَإِنَّ سِيبَوِيهَ ذَكَرَهَا بَعْدَ (بِنْتَ)، وَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ التَّاءَ فِي (بِنْتَ) لِلتَّائِيثِ، وَأَنَّهُمْ شَبَّهُوهَا بِتَاءِ التَّائِيثِ فِي إِسْقَاطِهَا مِنَ النَّسَبِ؛ فَقَالَ عَلَى سِيَاقِ كَلَامِهِ: (وَكَذَلِكَ كَلْتَا وَبِنْتَانِ تَقُولُ: كَلَوِي وَبَنَوِي، وَفِي ثِنْتَانِ: ثَنَوِي) وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ التَّاءَ فِي (كَلْتَا) كَالتَّاءِ فِي (بِنْتَ)“^(٢).

من الألفاظ التي جاءت ولها استعمالان (كَلْتَا)؛ إذ مرَّةً تُستعمل مضافةً إلى الاسم الظاهر، ومرَّةً أخرى تُستعمل فيؤكد بها المثنى المؤنث؛ وذلك إذا أُضيفت إلى الضمير^(٣).

(١) الكتاب ١٧٣/٢.

(٢) شرح الجزولية ٢٢٨ (ت. معتاد الحري).

(٣) انظر استعمالات (كلتا) في: التذييل والتكميل ١٥٩/١، و: ١٢٣/٢٠، ومغني اللبيب ٢٦٧.

ويفهم من إيراد الأبدى لظاهر سيبويه في هذه المسألة أن التاء في (كَلَّتَا) فيها خلافٌ من حيثُ حقيقتها، وهذا الخلافُ ملخصه^(١) : أنها ليست من أصل الكلمة ووزنها على هذا (فَعَلَّ) ، أو أنها من أصل الكلمة؛ لكنّها كانتْ وَاوًا فُحِذَتْ وعوّضت عنها التاء^(٢) ، أو أنها أَلِف (كَلَا)؛ لكنْ قُلبَتْ وَاوًا ثُمَّ قُلبَتْ تَاءً، وزيدت الألفُ فيها للتأنيث^(٣) .

وقد ذكر الأبدى نصَّ سيبويه الذي استظهر منه، وهذا القول قاله سيبويه في (هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تُضيف، وإن شئت حذفَ الزوائد ورددت ما كان له في الأصل)^(٤) ؛ إلا أن الاستظهار الذي ذكره الأبدى ليس له ابتداءً؛ بل هو للسيرافي؛ إذ هو بنصّه وردَ في شرح السيرافي للكتاب^(٥) ، وهذا الظاهر الذي ذكره السيرافي والأبدى هو حقيقةُ كلام سيبويه لسببين:

الأول: أن سيبويه في الباب نفسه قال: ”وَمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ كَلَّتَا أَخْتِيكَ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَلْفَ أَلْفَ تَأْنِيثٍ، فَإِنْ سَمَّى بِهَا شَيْئًا لَمْ يَصْرِفْهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، وَصَارَتْ التَّاءُ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ فِي شَرَوَى“^(٦) ، فكونه يجعلُ التاء نظيرةً للواو في (شروى) مما يدلُّ على أن التاء في (كَلَّتَا) أصلها الواو.

الثاني: أن السياق الذي جاء فيه (كَلَّتَا) هو ردُّ الحروف الأصول التي حصل فيها حذفُ فَعُوْضٍ عنها؛ وذلك من خلال النسب؛ إذ النسبُ من الأمور التي تردُّ

(١) انظر الخلاف في تاء (كَلَّتَا) في: علل النحولابن الوراق ٣٩١.

(٢) نُسب هذا القول إلى الجرّمي في: شرح السيرافي ٣٩/١٣.

(٣) هذا ما نسبته الأبدى إلى سيبويه، وبهذا قال ابنُ جني في: سر صناعة الإعراب ١٥١/١.

(٤) ممن قال بهذا الفراء في: معاني القرآن ١٤٢/٢، وابنُ الأنباري في: المذكر والمؤنث ٢٧٢/٢، والسيرافي في: شرحه ٣٩/١٣.

(٥) الكتاب ٣/٣٦١.

(٦) انظر: شرح السيرافي ٣٨/١٣.

(٧) الكتاب ٣/٣٦٤.

الأشياء إلى أصولها.

فالذي أراه - والله أعلم - أنَّ هذين السببين مع ما ذكره الأبي تُوَكَّدُ أنَّ سيبويه يرى أن أصل التاء في (كَلَّتَا) الواو.

المبحث الثاني

منهج الأبدى في بيان ظاهر سيبويه واتجاهاته

لكل مؤلف طريقة يسلكها، ومنهج يحتديه؛ عند بيان مراده، وعرض أفكاره، وبيان ظاهر سيبويه من الأمور - فيما ظهر لي - التي كانت تعترض الأبدى اعتراضاً؛ إذ لم يلتزمه في شرحه التزاماً تاماً، وذلك للأمور الآتية:

الأول: أن الشرح - أولاً - ليس مقصوداً لكلام سيبويه؛ بل لمتن الجزولية.

الثاني: أن بعض المسائل فيها خلاف بين أئمة النحو ومنهم سيبويه؛ إذ كانت مثل هذه المسائل تعترض فبين الأبدى الخلاف فيها، وقد كان من طريقته أن يشير إلى الخلاف، فيستدعيه هذا إلى ذكر الظاهر.

الثالث: أن الأبدى يعرض لمثل هذه المواضع؛ ليبين رأيه فيها فيما ظهر له؛ فكأنه يريد أن يشارك في خدمة نص سيبويه فهماً وإن لم يكن له شرح فيه.

الرابع: التعدد والتنوع في الشرح؛ إذ طول الشرح جعله يتخير من ألفاظ ما يناسب ما يريد إيصاله ويتغياها في أثناء شرحه؛ إذ لم يقصد شرح عبارات الجزولية فقط؛ بل تجاوز ذلك إلى بيان ظاهر سيبويه من كتابه.

هذا، وقد كان للأبدى منهج في عرض ما استظهره من قول سيبويه أوضحه من خلال الآتي:

أولاً. في عرض الاستظهار.

ثانياً. في ألفاظ الاستظهار.

ثالثاً. في غرض الاستظهار.

رابعاً. في اتجاهات الاستظهار.

خامساً. في طريقة الاستظهار.

أولاً. في عرض الاستظهار:

لقد كان الأبديُّ يذكرُ المسألةَ عَرَضًا ثم ينشرها بذكر أدلتها، ثم بعد ذلك يذكر ظاهر سيبويه دون نصّه وهذا في جميع المواضع إلا الموضع الخامس عشر؛ إذ ذكر نصّ سيبويه.

ولم يكن من عادة الأبدي أن يذكر الظاهر في أول المسألة؛ بل في آخرها بعد ذكر توطئة لها وتمهيد، وهذا في المواضع الخمسة عشر كلها.

ثانياً. في ألفاظ الاستظهار:

وأما ألفاظ الاستظهار فقد جاءت متنوعة ولم يكن يذكر معها نصّ سيبويه الذي بين ظاهره منه، وهذه الألفاظ بيانها في الآتي:

- "وهو الذي يظهر من كلام سيبويه"، وهذا جاء عنده في الموضع الأول.
- "يظهر من لفظ الكتاب"، وهذا جاء عنده في الموضعين: الرابع والخامس.
- "ويظهر من كلام سيبويه"، وهذا جاء في الموضع العاشر.
- "والذي يظهر لي من سيبويه"، وهذا جاء في الموضع الثاني عشر.
- "والذي يظهر من سيبويه"، وهذا جاء في الموضع الثالث عشر.

ويلاحظ أن لفظي الاستظهار هما الفعل المضارع (يظهر)، واسم الفاعل (ظاهر)؛ إلا أن أكثرها استعمالاً الفعل المضارع.

وهذه التنوع غايته واحدة، وهو بيان ظاهر كلام سيبويه.

وأما ذكره لنصّ سيبويه ثم بيانه لظاهره فلم يردّ عنده إلا في موضع واحد هو الموضع الخامس عشر؛ وأحال إليه باسم الإشارة (هذا)؛ إذ قال بعد ذكره: "مسألة

أَنَّ التاء في (كَلَّتَا) مثل التاء في (بَنَّتْ): ”وظاهر هذا أَنَّ التاء في (كَلَّتَا) كالتاء في (بَنَّتْ)“.

ثالثاً. في غرض الاستظهار:

وأما الأغراض التي كان الأبدئي يريدُها من بيان ظاهر كلام سيبويه فيمكن استنباطها من خلال عرض الأبدئي لظاهر سيبويه، وهي:

الأول: أَنَّ ينقلَ خلافاً في مسألة ما ثم ينصُّ أَنَّ لسبويه رأياً في ذات المسألة، فيضفي على المسألة وزناً؛ لوجود رأي لسبويه فيها وإن كان مفهوم نصّه لا منطوقه، وذلك من خلال بيان ظاهره؛ كما في الموضع الأول.

الثاني: أَنَّ يجعل ظاهر سيبويه مُستنداً وقاعدةً لتقرير أمرٍ ثبت عنده؛ كما في الموضعين: الثاني والسادس؛ إذ قرَّر في الموضع الثاني أَنَّ الفعل الذي يتعدَّى مرةً بحرف الجر ومرةً بنفسه أَنَّ الأصل منهما هو تعدي الفعل بالحرف لا بنفسه. وكتقريره في الموضع السادس أَنَّ بعض الحروف إذا تقدَّم عليها مُتعلق الفعل فإنَّ الفعل لا يعمل فيها.

الثالث: أَنَّ يتخذ ظاهر سيبويه مُستنداً لرأي اختاره أحد النحويين وقال به كما في المواضع: الثالث، والخامس، والثامن؛ إذ بيَّن في الموضع الثالث أَنَّ ما ذهب إليه شيخُه أبو علي الشلوبين في حكم مصدر الأفعال التي تنصب فعلين أصلهما المبتدأ والخبر، وبيَّن في الموضع الخامس السبيل الذي سلكه أبو الحسن الأخفش فيما ذكره عنه ابنُ جني من جواز الابتداء بـ(إنَّ)، وأيد قول الأخفش بجواز إعمال (ليت) إنَّ اتصلت بها (ما) بظاهر قول سيبويه.

الرابع: عدم القطع بنسبة رأيٍ إلى صاحب الكتاب؛ إذ كلامه يحتملُ أكثر من أمر، فيقصد إلى ذكر الاحتمالين اللذين يظهران من لفظ الكتاب دون القطع بترجيح أحدهما على الآخر؛ كما في الموضع الرابع.

الخامس: أن يجعل الظاهر مدخلاً لفهم خلاف صار بين عالَمين في المذهب الواحد؛ كما في الموضوع السابع.

السادس: أن يتخذ من بيان الظاهر سبيلاً لذكر مخالفة سيبويه لجمهور البصريين كما في الموضوع التاسع.

السابع: أن يقصد من بيان ظاهر كلام سيبويه تأييد فهم لشارح من شُراح الكتاب كما في الموضوع الثالث عشر.

الثامن: الانتصار لظاهر سيبويه ببعض الأصول النحوية؛ كالقياس؛ كما في الموضوع الثامن.

هذه أبرز الأغراض التي تظهر عند تأمل المواضع التي استظهر فيها الأَبْذِيُّ كلام سيبويه واستنطقه.

رابعاً. في اتجاهات الاستظهار:

للأَبْذِي اتجاهات سلكها في استظهاره كلام سيبويه، وبيانها في الآتي:
أولاً: الاتجاه النحوي، وهو أكثر الاتجاهات عند الأَبْذِي؛ إذ برز عنده في أمرين:
الأول: في الأحكام النحوية، وجاء هذا في المواضع: الأول، والثاني، والرابع، والثامن، والتاسع، والثالث عشر.

الثاني: في التوجيه الإعرابي، وجاء هذا في المواضع: الخامس، والسادس، والسابع، والعاشر، والحادي عشر.

ثانياً: الاتجاه اللغوي، وهذا جاء عنده في موضع واحد فقط، وهو الموضوع الثالث عشر، وهذا يُعزِّرُ أن كتاب سيبويه لم يكن كتاب نحوٍ وصرفٍ فقط؛ بل حوى "مادةً لغويةً غزيرة" (١)؛ ممَّا جعل النحويين في غير شرح الكتاب يُعنون بالاهتمام بها والنظر فيها.

(١) كتاب سيبويه وشروحه ٧٧.

ثالثاً. الاتجاه الصرفي، وهذا جاء عنده في موضع واحد فقط، وهو الموضع الخامس عشر.

خامساً. في طريقة الاستظهار:

وأقصدُ بالطريقة الأمور التي استعان بها الأبدى لاستظهار كلام سيبويه واستنطاقه؛ إذ العادة أن مَنْ يستظهر كلام غيره فسيعدل عليه، ويُعلل لما ظهر له، والطرق التي سلكها الأبدى يمكن بيانها من خلال ما يأتي:

- أن يحتكم -أولاً- إلى بعض القواعد النحوية، ثم يُمثل على ذلك من كلام سيبويه نفسه وتمثيله في كتابه؛ كما في الموضع الثاني.
- أن يعتمد على بعض شروح الكتاب في الاستظهار وهذا قليل جداً؛ كما في الموضع الثالث وإن لم يُصرح بذلك؛ لكن بعد الرجوع إلى الشرح وُجد أن الأبدى مسبقٌ إليه؛ إلا أن طريقة التحليل والبيان مختلفة.
- أن يختصر نصوص سيبويه بذكر ظاهرها لا نصها؛ إذ لم أجد الأبدى في تلك المواضع يذكر نصوص سيبويه إلا في الموضع الخامس عشر، وأحال في موضعين منها إلى ترجمتين من تراجم الكتاب، والموضعان هما: الثالث، والرابع.
- أن ينتصر لما ظهر له من أنه قولٌ لسيبويه من خلال ذكر بعض الأحكام والتوجيهات وتقنيدها والرد عليها؛ كما في الموضعين: الخامس، والسادس.
- أن يذكر الأبدى الظاهر بلا تعليق ولا تعليل ولا استدلال؛ كما في الموضعين: الأول، والرابع.

الخاتمة

الحمدُ لله على التمام، وله الشكرُ أنْ أعان على الختام، وبعد دراسة مواضع استظهار الأبدي لكلام سيبويه أخلصُ إلى النتائج التالية:

- تأثر العلوم بعضها ببعض؛ إذ الظاهر في أصله موطنه الذي نشأ فيه واستغلظ واستوى على سوقه هو علم أصول الفقه.
- أن الظاهر من الطرق التي عُني بها بعضُ النحويين ومنهم الأبدي في بيان مراد سيبويه ومقصوده مما كان يتحمله كلامه.
- أن الظاهر له معنيان؛ الأول ظاهرُ الكلام وحقيقته، والثاني: ما يستنبطُ منه ويُستنطق.
- الظاهر الذي ذكره الأبديُّ في شرحه لكلام سيبويه جاء بالمعنيين؛ إذ ورد على المعنى الأول في موضعين، وورد بالمعنى الثاني في ثلاثة عشر موضعاً.
- كان للأبدي طرقٌ انتهجها في بيان ظاهر سيبويه في شرحه أُنبتُ عنها ووضحتها.
- أراد الأبديُّ من بيان ظاهر سيبويه أغراضاً كشفتُ عنها من خلال دراسة المواضع التي ذكرتها.
- تنوعت ألفاظ الاستظهار وطرقه عند الأبدي؛ إلا أن الغالب فيها هو النص على الاستظهار وليس بألفاظٍ تُشعر به.
- سلك الأبدي أكثر من اتجاهٍ في بيان ظاهر سيبويه في شرحه الجزئية؛ إذ جاء في اتجاهاتٍ ثلاث: النحوي، والصرفي، واللغوي؛ إلا أن النحوي أكثرها.
- أن كتاب سيبويه ما زال خصباً للتفتيش عن موضوعات وأفكارٍ بحثية فيه.

- أنَّ شرح الأبدى يحتاج إلى مزيدٍ دراسةٍ في جوانب كثيرة؛ منها: الاستدلال، والتعليل، وموقفه من النحويين الأندلسيين.
- وصلّى الله على نبينا محمد وسلم.

المصادر والمراجع

- أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه لحمد بن محمد الثمالي، كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- الأزمنة وتلبية الجاهلية، لأبي علي محمد بن المستنير (قُطرب)، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط ١، ١٤٠٦هـ، الرياض.
- الأشباه والنظائر الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر بن الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ٢، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، عالم الكتب، كاظم بحر المرجان، ط ١، بيروت، ١٤٢٩هـ - ١٩٩٩م.

- البديع في علم العربيّة، لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عليّ الدين، معهد البحوث العلميّة بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع، تحقيق: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، در سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، حقّقه وعلّق عليه: د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، دراسة وتحقيق: د. عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- التعليقة على كتاب سيبويه التعليقة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ابن ناظر الجيش، مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- التنبيه على شرح مُشكّل أبيات الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د. سيدة حامد عبدالعال، ود. تغريد حسن أحمد عبدالعاطي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تحقيق: أ.د. فايز زكي دياب، دار السلام، مصر، ط ٢، ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ١، ٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، ١٩٩٩م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي، دار صادر، بيروت.
- الخلاصة البهية في المدارس النحوية، لأسامة خالد محمد حماد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٢٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- درة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس محمد بن أحمد المكناسي، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، دار التراث - القاهرة، المكتبة العتيقة - تونس، ط ١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- دلالة الألفاظ في مباحث الأصوليين، د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنفه: د. نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الذبياني جمع وتحقيق وشرح محمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ودار السلام للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٣٠هـ.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السفر الأول من شرح كتاب سيبويه لقاسم بن علي الصفار، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: د. معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر، المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد

- ومحمد بدوي المختون، هجر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ.
- شرح الجزولية للأبدى، محقق ضمن رسائل جامعية بكلية اللغة العربية - الدراسات العليا بجامعة أم القرى، الجزء ١، تحقيق: د. سعد حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ.
- شرح الرضي على الكافية لرضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، تحقيق: محمد حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي عمر بن محمد الشلوبين، درسه وحققه: د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
- شرح عيون كتاب سيويه، لأبي نصر القرطبي، تحقيق: عبد ربه عبد اللطيف، مطبعة حسان، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- شرح كتاب الحدود في النحو، لعبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الديميري، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨هـ.
- شرح كتاب سيويه، لأبي الحسن علي بن عيسى الرمانى، دراسة وتحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، ط ١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.
- شرح كتاب سيويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ظاهر قول سيويه: التصريف في "ارتشاف الضرب" نموذجاً، د. بدر الجابري، مجلة الدراسات اللغوية، مج ١٤، ع ١، محرم - ربيع الأول ١٤٢٣هـ.
- الغرة في شرح اللمع لأبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان، دراسة وتحقيق: فريد بن عبدالعزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠١١م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، حققه وعلّق عليه وصنع

- فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، الرسالة العالمية، بيروت، ط ٥، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- كتاب الأزمنة، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: أحمد السعيد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥م.
- كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- كتاب سيبويه وشروحه، خديجة الحديثي، دار التضامن، بغداد، ط ١، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليعات، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- اللوحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١.
- المرار بن سعيد الفقعسي: حياته وما بقي من شعره، نوري حمودي القيسي، مجلة المورد، ٢٤، أبريل، ١٩٧٣م.
- المرتجل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب والوثائق المصرية، ط ٤، ١٤٣٤هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ.
- مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون،

- دار الجيل ، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى عبدالعزيز بن عيسى الجزولي، تحقيق وشرح: د. شعبان عبد الوهاب محمد.
- المقرب لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين عبيدالله بن أبي جعفر بن أبي الربيع، دراسة وتحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، ط٢.
- نفح الطيب من غصن أهل الأندلس الرطيب، لأحمد بن المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط٧، ١٤٣٦هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤٢٠هـ.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١هـ.

Resources & References

- Abū 'Alī Muḥammad ibn al-Mustanīr (Qutrub). Al-Azmina wa Talbiyat al-Jāhiliyya. Taḥqīq: Ḥātim al-Ḍāmin. Bayrūt: Mu'assasat al-Risāla, 12, 1405H / 1985M.
- Abū al-Baqā' 'Abd Allāh ibn al-Ḥusayn al-'Akbarī. Al-Labb fī 'Ilal al-Binā' wa-l-'rāb. Taḥqīq: Ghāzī Mukhtār Ṭalīmāt. Bayrūt & Dimashq: Dār al-Fikr al-Mu'āṣir & Dār al-Fikr, 1, 1995M.
- Abū al-Faṭḥ 'Uthmān ibn Jinnī. Al-Khaṣā'ish. Taḥqīq: Muḥammad 'Alī al-Najjār. Al-Qāhira: al-Hay'a al-Miṣriyya al-Āmma lil-Kitāb, 4, 1999M.
- Abū al-Faṭḥ 'Uthmān ibn Jinnī. Al-Tanbīh 'alā Sharḥ Mushkil Abiyāt al-Ḥamāsa. Taḥqīq: D. Sīda Ḥāmid 'Abd al-'Al wa-D. Taghrīd Ḥasan Aḥmad 'Abd al-'Āṭī. Al-Qāhira: Maṭba'at Dār al-Kutub wa-l-Wathā'i' al-Qawmiyya.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Kāmil fī al-Lughah wa-l-Adab. Taḥqīq wa-'allaqa 'alayh wa-Ṣana' Fuhārisu: D. Muḥammad Aḥmad al-Dālī. Bayrūt: al-Risāla al-'Ālamiyya, 5, 1432H / 2011M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Muqtaḍab. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Khālīq 'Aḍīma. Bayrūt: 'Ālam al-Kutub, 1431H / 2010M.
- Abū al-Husayn 'Ubayd Allāh ibn Abī al-Rabī'. Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī. Taḥqīq: 'Iyād ibn 'Id al-Thubayṭī. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1, 1407H.
- Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris. Maqāyīs al-Lughah. Taḥqīq wa-Ḍabṭ: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt: Dār al-Jīl, 1420H / 1999M.
- Abū al-Sa'ādāt Majd al-Dīn ibn al-Athīr. Al-Badī' fī 'Ilm al-'Arabīyya. Taḥqīq wa-Dirāsa: D. Fathī Aḥmad 'Alī al-Dīn. Makkah: Ma'had al-Buḥūth al-'Ilmiyya bi-Jāmi'at Umm al-Qurā, 1, 1420H.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Aḥmad al-Maknāsī. Durat al-Ḥujjāl fī Asmā' al-Rijāl. Taḥqīq: Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr. Al-Qāhira & Tūnis: Dār al-Turāth & al-Maktaba al-'Atīqa, 1, 1391H / 1971M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Kitāb al-Azmina. Taḥqīq: Aḥmad al-Sa'īdī. Al-Riyāḍ: Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyya, 1, 1446H / 2025M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Muqtaḍab fī al-Nuḥū wa-l-Lughah. Taḥqīq: Muḥammad 'Abd al-Khālīq 'Aḍīma. Bayrūt: 'Ālam al-Kutub, 1431H / 2010M.
- Abū al-Faḍl 'Uthmān ibn Jinnī. Sharḥ al-Khaṣā'ish. Taḥqīq: Muḥammad 'Alī al-Najjār. Al-Qāhira: al-Hay'a al-Miṣriyya al-Āmma lil-Kitāb, 4, 1999M.
- Abū al-Faḍl 'Uthmān ibn Jinnī. Sarṣinā'at al-'rāb. Taḥqīq: Ḥasan Hindāwī. Dimashq: Dār al-Qalam, 1, 1405H / 1985M.
- Abū al-Ḥusayn 'Ubayd Allāh ibn Abī al-Rabī'. Al-Basīṭ fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī. Taḥqīq: 'Iyād ibn 'Id al-Thubayṭī. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1, 1407H.

- Abū 'Abd Allāh ibn al-Fukhkār. Wajhūh fī al-Dirāsāt al-Nuḥawiyya ma' Taḥqīq Kitābihi Sharḥ al-Jumal. Risāla Duktūrāh li-Ḥammād ibn Muḥammad al-Thamālī. Makkah: Kulīyyat al-Lughā al-'Arabiyya, Jāmi'at Umm al-Qurā.
- Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris. Maqāyīs al-Lughah. Taḥqīq wa-Ḍabṭ: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt: Dār al-Jīl, 1420H / 1999M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Kāmil fī al-Lughah wa-l-Adab. Taḥqīq wa-'allaqa 'alayh wa-Ṣana' Fuhārisu: D. Muḥammad Aḥmad al-Dālī. Bayrūt: al-Risāla al-'Ālamiyya, 15, 1432H / 2011M.
- Abū 'Alī al-Fārisī. Al-Ighfāl wa-l-Masā'il al-Muṣliḥa min Kitāb Ma'ānī al-Qur'ān wa-l-rābihi. Taḥqīq wa-Ta'līq: D. 'Abd Allāh ibn 'Umar ibn al-Ḥāj Ibrāhīm. Abū Ḍabī: al-Majma' al-Thaqāfi, 1424H / 2003M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Aḥmad al-Maknāsī. Durat al-Ḥujjāl fī Asmā' al-Rijāl. Taḥqīq: Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr. Al-Qāhira & Tūnis: Dār al-Turāth & al-Maktaba al-'Atīqa, 11, 1391H / 1971M.
- Abū 'Alī al-Fārisī. Al-Ta'līqa 'alā Kitāb Sībawayh al-Ta'līqa. Taḥqīq: 'Awaḍ al-Qawzī. Al-Qāhira: Maṭba'at al-Amāna, 11, 1410H.
- Abū 'Alī al-Fārisī. Sharḥ al-Ta'līqa 'alā Kitāb Sībawayh. Taḥqīq: 'Awaḍ al-Qawzī. Al-Qāhira: Maṭba'at al-Amāna, 11, 1410H.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Isā al-Ramānī. Sharḥ Kitāb Sībawayh. Dirāsa wa-Taḥqīq: Sharīf 'Abd al-Karīm al-Najjār. Al-Qāhira: Dār al-Salām li-l-Ṭibā'a wa-l-Nashr, 11, 1442H / 2021M.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Mu'min ibn 'Aṣfūr al-Ishbīlī. Al-Muqarrab. Taḥqīq: Aḥmad 'Abd al-Sattār al-Jawwārī & 'Abd Allāh al-Jubūrī. Baghdād: Maṭba'at al-'Ānī.
- Abū al-Ḥasan al-Fārisī. Al-Idāh. 'Ālam al-Kutub: Kāzīm Baḥr al-Marjān, 11, Bayrūt, 1429H / 1999M.
- Abū al-Ḥasan al-Fārisī. Al-Taḥqīq 'alā Kitāb al-Ta'līqa. Taḥqīq: 'Awaḍ al-Qawzī. Al-Qāhira: Maṭba'at al-Amāna, 11, 1410H.
- Abū al-Muḥammad Sa'īd ibn al-Mubārak ibn al-Dahhān. Al-Ghurra fī Sharḥ al-Lama'. Dirāsa wa-Taḥqīq: Farīd ibn 'Abd al-'Azīz al-Zāmil al-Sulaym. Al-Riyāḍ: Dār al-Tadmīriyya, 11, 1432H / 2011M.
- Abū al-'Abbās Aḥmad ibn Muḥammad ibn Wullād. Al-Intiṣār li-Sībawayh 'alā al-Mubarrad. Taḥqīq: D. Zuhayr 'Abd al-Muḥsin Sulṭān. Bayrūt: Mu'assasat al-Risāla, 11, 1416H.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Aḥmad al-Maknāsī. Durat al-Ḥujjāl fī Asmā' al-Rijāl. Taḥqīq: Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr. Al-Qāhira & Tūnis: Dār al-Turāth & al-Maktaba al-'Atīqa, 11, 1391H / 1971M.
- Abū al-Sa'ādāt Majd al-Dīn ibn al-Athīr. Al-Badī fī 'Ilm al-'Arabiyya. Taḥqīq wa-Dirāsa: D. Fathī Aḥmad 'Alī al-Dīn. Makkah: Ma'had al-Buḥūth al-'Ilmiyya bi-Jāmi'at Umm al-Qurā, 11, 1420H.
- Abū al-Faḍl al-Shantamrī. Taḥṣīl 'Ayn al-Dhahab min Ma'dan Jawhar al-Adab fī 'Ilm Majāzāt al-'Arab. Taḥqīq wa-Ta'līq: D. Zuhayr 'Abd al-Muḥsin Sulṭān. Bayrūt:

Mu'assasat al-Risāla, ٢2, 1415H / 1995M.

- Abū al-Faḍl al-Shantamrī. Al-Nukat fī Tafsīr Kitāb Sībawayh. Taḥqīq: Rashīd Balḥabīb. Rabat: Wizārat al-Awqāf wa-l-Shu'ūn al-Islāmiyya, 1420H.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Īsā al-Ramānī. Sharḥ Kitāb Sībawayh. Dirāsa wa-Taḥqīq: Sharīf 'Abd al-Karīm al-Najjār. Al-Qāhira: Dār al-Salām li-l-Ṭibā'a wa-l-Nashr, ٢1, 1442H / 2021M.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Mu'min ibn 'Aṣḥūr al-Ishbīlī. Al-Muqarrab. Taḥqīq: Aḥmad 'Abd al-Sattār al-Jawwārī & 'Abd Allāh al-Jubūrī. Baghdād: Maṭba'at al-'Ānī.
- Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris. Maqāyīs al-Lughah. Taḥqīq wa-Ḍabṭ: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt: Dār al-Jīl, 1420H / 1999M.
- Abū al-Muḥammad 'Abd Allāh ibn Aḥmad al-Khashāb. Al-Murtajil. Taḥqīq: 'Alī Ḥaydar. Dimashq: Maṭba'a, 1392H / 1972M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Aḥmad al-Maknāsī. Durat al-Ḥujjāl fī Asmā' al-Rijāl. Taḥqīq: Muḥammad al-Aḥmadī Abū al-Nūr. Al-Qāhira & Tūnis: Dār al-Turāth & al-Maktaba al-'Atīqa, ٢1, 1391H / 1971M.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Īsā al-Ramānī. Sharḥ Kitāb Sībawayh. Dirāsa wa-Taḥqīq: Sharīf 'Abd al-Karīm al-Najjār. Al-Qāhira: Dār al-Salām, ٢1, 1442H / 2021M.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Muḥammad al-Fārisī. Al-Ta'līqa 'alā Kitāb Sībawayh. Taḥqīq: 'Awaḍ al-Qawzī. Al-Qāhira: Maṭba'at al-Amāna, ٢1, 1410H.
- Abū al-Faḍl 'Uthmān ibn Jinnī. Sarḥinā'at al-l'rāb. Taḥqīq: Ḥasan Hindāwī. Dimashq: Dār al-Qalam, ٢1, 1405H / 1985M.
- Abū 'Alī 'Umar ibn Muḥammad al-Shalūbīn. Sharḥ al-Muqaddima al-Jazūliyya al-Kabīr. Dirāsa wa-Taḥqīq: D. Turkī ibn Sahu al-'Atībī. Bayrūt: Mu'assasat al-Risāla, ٢2, 1414H.
- Abū al-Ḥusayn 'Ubayd Allāh ibn Abī al-Rabī'. Al-Basīt fī Sharḥ Jumal al-Zajjājī. Taḥqīq: 'Iyād ibn 'Īd al-Thubaytī. Bayrūt: Dār al-Gharb al-Islāmī, ٢1, 1407H.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Īsā al-Ramānī. Sharḥ Kitāb Sībawayh. Dirāsa wa-Taḥqīq: Sharīf 'Abd al-Karīm al-Najjār. Al-Qāhira: Dār al-Salām li-l-Ṭibā'a wa-l-Nashr, ٢1, 1442H / 2021M.
- Abū al-Ḥasan 'Alī ibn 'Īsā al-Ramānī. Sharḥ Kitāb Sībawayh. Dirāsa wa-Taḥqīq: Mu'tamad Muḥaqqiqīn. Al-Qāhira: Dār al-Kutub wa-l-Wathā'iq al-Miṣriyya, ٢2, 1429H / 2008M.
- Ismā'īl ibn Ḥammād al-Jawharī. Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-'Arabiyya. Taḥqīq: Aḥmad ibn 'Abd al-Ghafūr Aṭṭār. Bayrūt: Dār al-'Ilm lil-Malayīn, ٢3, 1404H / 1984M.
- Badr al-Jābirī. Zāhir Qawl Sībawayh: al-Taṣrīf fī "Irtishāf al-Ḍarb" Namūthan. Majallat al-Dirāsāt al-Lughawiyya, Jild 14, 'Adad 1, Muḥarram-Rabī' al-Awwal, 1433H.
- Abū al-Muḥammad Sa'īd ibn al-Mubārak ibn al-Dahhān. Al-Ghurra fī Sharḥ al-Lama'. Dirāsa wa-Taḥqīq: Farīd ibn 'Abd al-'Azīz al-Zāmil al-Sulaym. Al-Riyāḍ: Dār al-Tadmīriyya, ٢1, 1432H / 2011M.
- Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Kāmil fī al-Lughah wa-l-Adab. Taḥqīq wa-'allaqa 'alayh wa-Ṣana' Fuhārisu: D. Muḥammad Aḥmad al-Dāfī. Bayrūt: al-Risāla al-'Ālamiyya, ٢5, 1432H / 2011M.

- Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Kitāb al-Azmina. Taḥqīq: Aḥmad al-Sa‘īdī. Al-Riyāḍ: Markaz al-Malik Fayṣal lil-Buḥūth wa-l-Dirāsāt al-Islāmiyya, 1, 1446H / 2025M.
- Abū al-Qāsim al-Zajjājī. Kitāb al-Lamāt. Taḥqīq: Māzin al-Mubārak. Dimashq: Dār al-Fikr, 12, 1405H / 1985M.
- Khaḍīja al-Ḥadīthī. Kitāb Sībawayh wa-Shurūḥuh. Baghdād: Dār al-Taḍāmūn, 1, 1386H / 1967M.
- Abū al-Baqā’ ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn al-‘Akbarī. Al-Lubāb fī ‘Ilal al-Binā’ wa-l-‘rāb. Taḥqīq: Ghāzī Mukhtār Ṭalīmāt. Bayrūt & Dimashq: Dār al-Fikr al-Mu‘āṣir & Dār al-Fikr, 1, 1995M.
- Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Ṣā‘igh. Al-Lamḥa fī Sharḥ al-Malḥa. Taḥqīq: Ibrāhīm ibn Sālim al-Ṣā‘idī. Al-Madīnah al-Munawwara: ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī, 1, 1424H.
- Abū Bakr ibn al-Anbārī. Al-Mudhakkar wa-l-Mu‘annath. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Khālīq ‘Aḍīma. Al-Qāhira: Wizārat al-Awqāf al-Miṣriyya, 1, 1401H / 1981M.
- Nūrī Ḥamūdī al-Qaysī. Al-Marrār ibn Sa‘īd al-Faq‘asī: Ḥayātuhu wa-Mā Baqiya min Shī‘rih. Majallat al-Mawrid, ‘Adad 2, Abriḥ, 1973M.
- Abū Muḥammad ‘Abd Allāh ibn Aḥmad al-Khashāb. Al-Murtajil. Taḥqīq: ‘Alī Ḥaydar. Dimashq: Maṭba‘a, 1392H / 1972M.
- Abū Zakariyā’ al-Farrā’. Ma‘ānī al-Qur‘ān. Taḥqīq: Aḥmad Yūsuf Najātī & Muḥammad ‘Alī al-Najjār. Al-Qāhira: Dār al-Kutub wa-l-Wathā‘iq al-Miṣriyya, 4, 1434H.
- Ibn Hishām al-Anṣārī. Mughannī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘arīb. Taḥqīq: D. Māzin al-Mubārak & Muḥammad ‘Alī Ḥamdallāh. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1, 1412H / 1992M.
- Abū Ishāq Ibrāhīm ibn Mūsā al-Shātibī. Al-Maqāṣid al-Shāfiyya fī Sharḥ al-Khulāṣa al-Kāfiya. Mu‘jama muḥaqqiqīn. Makkah: Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmiyya wa-l-ḥyā’ al-Turāth al-Islāmī bi-Jāmi‘at Umm al-Qurā, 1, 1428H.
- Badr al-Dīn Maḥmūd ibn Aḥmad al-‘Aynī. Al-Maqāṣid al-Nahwiyya fī Sharḥ Shawāhid al-Alfiyya. Taḥqīq: Majmū‘at muḥaqqiqīn. Al-Qāhira: Dār al-Salām li-l-Ṭibā‘a wa-l-Nashr, 1, 1431H.
- Abū al-Ḥusayn Aḥmad ibn Fāris. Maqāyīs al-Lughah. Taḥqīq wa-Ḍabṭ: ‘Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. Bayrūt: Dār al-Jīl, 1420H / 1999M.
- Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd al-Mubarrad. Al-Muqtaḍab. Taḥqīq: Muḥammad ‘Abd al-Khālīq ‘Aḍīma. Bayrūt: ‘Ālam al-Kutub, 1431H / 2010M.
- Abū Mūsā ‘Abd al-‘Azīz ibn ‘Īsā al-Jazūlī. Al-Muqaddima al-Jazūliyya fī al-Naḥw. Taḥqīq wa-Sharḥ: D. Shu‘bān ‘Abd al-Wahhāb Muḥammad.
- Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Mu‘min ibn ‘Aṣfūr al-Ishbīlī. Al-Muqarrab. Taḥqīq: Aḥmad ‘Abd al-Sattār al-Jawwārī & ‘Abd Allāh al-Jubūrī. Baghdād: Maṭba‘at al-‘Ānī.
- Abū al-Ḥusayn ‘Ubayd Allāh ibn Abī al-Rabī‘. Al-Mulakhaṣ fī Ḍabṭ Qawānīn al-‘Arabiyya. Dirāsa wa-Taḥqīq: ‘Alī ibn Sulṭān al-Ḥukmī, 1, 1405H.
- Abū al-Qāsim ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Abd Allāh al-Suhailī. Natā’ij al-Fikr fī al-Naḥw. Taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā. Riyāḍ: Dār al-Riyāḍ li-l-Nashr wa-l-Tawzī‘, 12.

- Aḥmad ibn al-Miqrī al-Tilmisānī. Nafḥ al-Ṭīb min Ghuṣn Ahl al-Andalus al-Ratīb. Taḥqīq: Iḥsān ‘Abbās. Bayrūt: Dār Ṣādir, 7, 1436H.
- Abū Bakr ibn al-Anbārī. Muḡannī al-Labīb ‘an Kutub al-A‘ārib. Taḥqīq: D. Māzin al-Mubārak & Muḡammad ‘Alī Ḥamdallāh. Bayrūt: Dār al-Fikr, 1, 1412H / 1992M.
- Ṣalāḥ al-Dīn Khālil ibn Aybak ibn ‘Abd Allāh al-Ṣafadī. Al-Wāfī bil-Wafayāt. Taḥqīq: Aḥmad al-Arnā’ūṭ & Turkī Muṣṭafā. Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1421H.

مَجَلَّةُ الْجَمْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ السُّعُوتِيَّةِ لِلْغَلَاةِ عَرَبِيَّةٍ

